S/PV.7693

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٩٣**

الاثنين، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	(مصر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	السنغال	السيد بارو
	الصين	السيد وو هاي تاو
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد يواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	نيوزيلندا	السيد ماكولي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2016/407)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2016/407)

الرئيس: وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا للمشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بدولة السيد إيفيكا تاديتش، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد زاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فلورا شيتاكو للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/407، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد تانين .

السيد تانين (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أتقدم بالتهنئة إلى مصر على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر.

ويورد تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2016/407) تفاصيل الأحداث الأساسية في كوسوفو وفي المنطقة، وأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من منتصف كانون الثاني/يناير إلى منتصف نيسان/أبريل. بيد أن بعض التطورات التي حدثت منذ التقرير السابق للأمين العام (S/2016/99) تكتسي أهمية أكبر من الأنشطة الروتينية. وبناء على ذلك، أود أن أسلط الضوء اليوم على هذه التطورات وعلى بعض الاعتبارات الأوسع نطاقا. لقد أمضيت جزءا كبيرا من حياتي المهنية بصفتي عضوا على هذه الطاولة، ولذلك فإنني أدرك أن عملية الإبلاغ الروتيني ليست دائما أفضل استغلال ممكن للوقت المخصص للمسائل التي لا يزال المجلس يبقيها قيد نظره الفعلي.

أولا وقبل كل شيء، كانت كوسوفو ولا تزال في صميم المسائل الحيوية للأمن في أوروبا عموماً وللعلاقات في سياق أوسع. وكما أكدت في بياني السابق أمام المجلس في شباط/فبراير (انظر S/PV.7637)، فإن ديناميات السياسة الداخلية في بريشتينا التي أشغلت بعثتنا – فضلا عن الاتحاد الأوروبي والعديد من الجهات الفاعلة الأخرى – لمدة سنة تقريبا، بلغت ذروتها في شهر نيسان/أبريل عند تنصيب رئيس جديد في كوسوفو. وخلال شهر نيسان/أبريل كذلك، عقدت الانتخابات العامة الصربية بنجاح، ويجري حاليا هناك تشكيل برلمان وحكومة جديدين.

إن انتخاب رئيس جديد في كوسوفو، وإن يكن في ظل أجواء تتسم بالانقسام، وحكومة جمهورية صربيا المكلفة مؤخرا سيتيحان معا فرصة ممتازة كما أعتقد، لطي فترة اتسمت في كثير من الأحيان بالتناحر السياسي وغيره من الاضطرابات. وقد لاحظت مع التقدير الرسائل التوفيقية والرؤية التي قدمها كل من رئيس الوزراء فوتشيتش والرئيس تاتشي عقب نجاحاتهما الانتخابية. وأشارك الجهات الفاعلة الأخرى

المشاركة الأمل في أن تساعد عمليات الانتقال السلمي للسلطة هذه على استقرار المشهد السياسي، وأن تتيح مجالا أكبر لبذل الطاقة على تحديات أخرى أكثر أهمية تواجه المنطقة.

ومنذ أقل من أسبوعين، تلقى سكان كوسوفو أنباءا هامة ومرحب بها دون شك. فقد اقترحت المفوضية الأوروبية رسميا إلى مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي وضع كوسوفو على قائمة الإعفاء من تأشيرات السفر للإقامة القصيرة في الإقليم المشمول باتفاق شنغن. وتستحق سلطات كوسوفو التقدير على الجهود المبذولة للوفاء بشروط خريطة طريق رفع القيود عن تأشيرات السفر. وفي الوقت نفسه، فقد أقرت بأن قدرا كبيرا من العمل ما زال يتعين القيام به من أجل تحويل هذه الخطوة الهامة إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي الملموس الذي يتوقعه شعب كوسوفو.

وأشير إلى أنه تم أيضا قبل شهر، الإعلان عن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب للاتحاد الأوروبي لكوسوفو. وقد دخل اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب لجمهورية صربيا حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ومرة أخرى، تبين هذه الإنجازات الحاسمة، بوضعها جنبا إلى جنب، التقدم الذي تحققه المنطقة صوب الهدف المتمثل في زيادة التكامل، مع جميع المزايا يجلبها هذا التكامل. ولا يمكن تحديد الروابط بين عملية السلام الجارية دائما بوضوح، وهي في صميم ولاية البعثة وعمليات الاتحاد الأوروبي. وفي الواقع، لم يتم التأكيد على الروابط الأساسية في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) فحسب، بل وفي مؤتمر قمة المجلس الأوروبي بعيد النظر، الذي عقد في ثيسالونيكي، باليونان، في عام ٢٠٠٣ ويعقد منذ ذلك الحين. المعايير والشروط المنصوص عليها في اتفاقات الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب ليست غايات في حد ذاتها، ولكن الأهم من ذلك أنها وسيلة لتحقيق السلام والازدهار والرفاه للشعوب.

وبالنسبة لبريشتينا وبلغراد، يرتبط التكامل ارتباطا وثيقا بعملية الحوار الرفيع المستوى الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. والقدرة على الوفاء بمعايير التكامل تعزز بشكل مباشر القدرة على الحوار السياسي المثمر وغيره من القنوات الهامة للتعاون المتبادل. ينبغي أن يؤدي التقدم الذي حققته كوسوفو مؤخرا في منظورها الأوروبي إلى تقوية وتعزيز عملية الحوار بين بلغراد وبريشتينا، وهو أمر أساسي لمستقبل أمن كوسوفو وللسلام في المنطقة.

ومن السمات البارزة للتوافق الذي يرتكز على الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي هي متطلبات المرونة والابتكار. وينبغي طرح جميع الإمكانيات على الطاولة، كما ينبغي مناقشتها بصراحة إذا أريد لهذا الإطار من المناقشة أن يجعل التقدم سريعا ملحوظا. وفي هذه اللحظة، وباختتام العمليات الانتخابية تقريبا على كلا الجانبين، يبدو أن الوقت مؤات لإعادة تنشيط المحادثات وبناء زخم جديد. وأعتقد أن هذا يجب أن يظل هدفا محوريا على جدول أعمال كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة خلال الأشهر المقبلة.

وكان إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، منذ أن اتفق عليها لأول مرة في نيسان/أبريل ٢٠١٣، موضوع سوء فهم وجدل كبيرين في الخطاب العام بين كلتا الطائفتين. ولاستعير الكلمات التي قالها الممثل السامي للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني قبل ١٠ أيام في بريشتينا، فإن رابطة/جماعة تمثل ”خطوة نحو كوسوفو أقوى وليس أضعف، ونحو منطقة أقوى“. واتفق كلا الجانبين على أعلى مستوى من أجل إتاحة المجال لإدماج يمكن عيشه للطائفة الصربية وغيرها من الطوائف في الحياة العامة في كوسوفو. وخلال خطاب الرئيس تاديتش الافتتاحي، أكد على مواضيع المصالحة وتكلم عن صعوبة بل أيضا ضرورة ترك الماضي وراء ظهورهم. إن الحوار والاتفاقات بين بريشتينا وبلغراد تكتسي

أهمية في هذه العملية وتمثل خطوات حقيقية على الطريق إلى تحقيق السلام الدائم.

لا تزال كوسوفو تواجه الحقائق الواقعية جراء البطالة واللامساواة، والتحديات أمام إيجاد اقتصاد إنتاجي لتلبية أهداف التنمية المستدامة والتغلب على تركات الإفلات من العقاب، وأوجه الضعف في مؤسسات سيادة القانون. وكل هذه العوامل تحديات خطيرة لولاية تعزيز السلام والاستقرار. وينبغي أن تكون المشاركة الدولية عنصرا رئيسيا من عناصر الدعم التي يمكن أن تساعد مؤسسات كوسوفو، بل المنطقة الأوسع نطاقا، لمواجهة هذه التحديات الصعبة. وينبغي للموارد التي تصل من خلال القنوات الدولية، بما في ذلك من خلال بعثتنا، أن يعزز بعضها بعضا وأن توجه بفعالية صوب بلوغ هذه الأهداف المشتركة.

وقد تكلمت مع زعماء يمثلون جميع الأحزاب السياسية والأطياف السياسية والطوائف، خلال الأسابيع والأشهر الماضية. وسأفعل أكثر من ذلك في الأيام المقبلة. والشواغل الرئيسية التي أسمعها مألوفة في كل مكان يشهد مرحلة ما بعد النزاع: الحاجة إلى الفرص الاقتصادية، والآفاق المستقبلية الإيجابية للمجتمعات المحلية والأسر، وتحسين الرعاية الصحية والبيئة النظيفة.

وأثناء زيارتي للبلديات في الشمال وأجزاء أخرى من كوسوفو، رأيت مدى ضرورة أن تركز مشاركة المجتمع الدولي – بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء – على الظروف المعيشية الحقيقية للشعب. إن الاعتبارات السياسيةة كوسوفو الحقيقية المتعلقة بكوسوفو اعتباراتهي سياسة محلية. وما يهم هو الكيفية التي يعالج بها القادة – مثل الذين تحدثت معهم في مختلف البلديات – احتياجات الناس اليومية في مجتمعاتهم؛ وكيف يفهمون مظالمهم؛ وكيف يجدون الحلول. وإذا كانت الاعتبارات السياسة المتعلقة بحركات إثبات الهوية هي التي أدت إلى اندلاعسعرت الحروب في المقام الأول أثناء انهيار يوغوسلافيا السابقة، فإن ما نشهده الآن هو وحدة الشعب أو استقطابه حول مسائل هي في المقام الأول اجتماعية واقتصادية وبيئية.

وقد لاحظت أثناء زيارتي أجزاء مختلفة من كوسوفو، كيف يمكن الاستغناء عن ما كنا نسميه ”العالم القديم“. فقد فقد المقاتلون القوميين نزعة الولاية السماوية. وما يتم انتظاره بمرارة هو البديل الجديد. وعندما أتكلم مع شباب كوسوفو عن شواغلهم، فإن الكلمتين التي أسمعهما أكثر من غيرهما هما الوظائف والعدل.

ويظل استمرار التباين والنقاش المكثف ضروريا في مجال كوسوفو السياسي. وآمل أن تنتقل تلك المناقشات إلى القنوات المقبولة التي هي مكانها الطبيعي وحيث يمكن للقادة العمل على النحو الأفضل تجاه تحقيق مصالح الشعب الحقيقية. ويشمل ذلك، بالطبع، معارضة ديمقراطية قوية. وقد كانت الملامح السياسية للمعارضة في كوسوفو خلال العام الماضي أنها انخرطت في جهد مكثف لتغيير أفق السلطة في الجمعية بأي وسيلة ضرورية، بما في ذلك العنف. وأعتقد أن إعادة نظرها في هذا المسار – رغم تصور البعض الخاطئ عنه على أنه سقوط نحو الانشقاق – هو بالأحرى فرصة لتنشيط الجو، الذي ما زال يعاني انعداما عميقا في الثقة، والعودة إلى المعايير الديمقراطية الصحية بدون التضحية بمضمون المعارضة السياسية والنقاش. وأيا كان التشكيل السياسي المحتمل في الواقع، فإن الأهم هو أن تتحلى الجهات الفاعلة السياسية في كوسوفو بالمسؤولية في سلوكها بالتصدي للمسائل المهمة للمستقبل.

وتظل مهمتنا فريدة، ليس فقط لما تمثله، بل كذلك لما لا تمثله. فلم تعد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تدير كوسوفو. وهي ليست بنية موازية. وهي ليست عقبة أمام أي هدف أو أي مؤسسة أو أي فرد. وتظل البعثة مهمة

لما يمكن أن تقدمه من دعم وشرعية؛ ولما يمكن أن تشجع عليه من تركيز؛ وللخبرة والدراية الفنية اللتان تتشاطرهما بحرية؛ ولدورها كجسر بين المجلس وشعب كوسوفو وطوائفها والمنطقة. وقد كنا نقوم بتقييم وضبط استخدامنا للموارد لمساعدة المناطق التي تنهض على نحو أكثر مباشرة بتعزيز الوفاء بولايتنا، في مجال قضايا حقوق الإنسان على سبيل المثال. وفي الواقع، بوصفنا هيئة الأمم المتحدة الرائدة في الميدان، إننا نعمل عن كثب مع مؤسسات كوسوفو، وكذلك مع الشركاء الدوليين لتعزيز إعمال معايير رفيعة لحقوق الإنسان. ونحن جزء من الجهود الأوسع والأكثر شمولا للمساعدة على كبح الفساد ودعم مجال سيادة القانون وتحقيق فرص أفضل للأسر وللأجيال الشابة ولتعزيز حماية المجتمعات من غير الأكثرية والضعيفة. ونعتمد كذلك على الخبرات والموارد من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة في المجالات التي يمكن أن تساعد فيها، كمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على سبيل المثال، والعديد من الهيئات المتخصصة في القضايا الملحة، بما في ذلك المعالجة العادلة لتدفقات المهاجرين واللاجئين وصرف الشباب عن المسارات التي تؤدي إلى الإرهاب والتطرف العنيف.

ونعتمد على الدعم المستنير من المجلس لكي تعمل البعثة بأفضل ما يمكنها ولتعمل جنبا إلى جنب مع القيادة في كل من بريشتينا وبلغراد – وكذلك مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ولتتحلي بالمرونة وتتكيف مع مهمتنا. ذلك هو الهدف الذي نريد للبعثة تحقيقه، بدعم المجلس.

الرئيس: أشكر السيد تانين على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد داتشيتش.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): أشكركم، السيدي الرئيس، على الاهتمام الذي أوليتموه لمسألة كوسوفو وميتوهيا من خلال التبادل المنتظم للآراءوجهات النظر في جلسات مجلس الأمن التي عقدت لمناقشة هذا الموضوع بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إن دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المحايد إزاء المركز، مهم للغاية لعملية تنسيق الوجود الدولي وتحقيق استقرار الوضع في المقاطعة الصربية الجنوبية. كما أود أن أشير إلى أن لتعزيز وجود بعثة الأمم المتحدة ودورها أهمية خاصة لجمهورية صربيا، وخاصة للصرب وغير الألبان الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا، ولا سيما نظراً لإيمانهم بالبعثة وثقتهم فيها. وتتوقع صربيا من البعثة أن تواصل أداء ولايتها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في الفترة القادمة. وفي ضوء الحالة السياسية والأمنية العامة في كوسوفو وميتوهيا ومواصلة الحوار بين بلغراد وبريشتينا، فإننا نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة يجب أن تواصل الاضطلاع بولايتها فيما يتعلق بجميع المسائل ذات الصلة بالتنفيذ المتسق للقرار.

كما أن للمساهمات التي قدمتها المنظمات الدولية الأخرى بولايات بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أهمية استثنائية، بما في ذلك تعزيز الأمن وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وميتوهيا، خاصة بالنسبة للصرب وغير الألبان الذين لا يزالون، بعد ١٧ سنة من الوجود الدولي، يواجهون العديد من العقبات لنيل حقوقهم وحرياتهم الأساسية.

ويدل على ذلك بوضوح الوجود المستمر في صربيا لأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا الذين أرغموا على الفرار من كوسوفو وميتوهيا، إلى جانب العديد من التحديات الأمنية والتحديات الأخرى التي يواجهها سكانها من غير الألبان. ولم يتمكن من العودة على نحو مستدام سوى ١,٩ في المائة فقط من هؤلاء الأشخاص المشردين داخليا البالغ عددهم ٢٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلي من العودة على نحو مستدام. ولذلك، فإنني أكرر دعوتي إلى الممثل الخاص للأمين العام، كما فعلت في بياني الأخير إلى المجلس (انظر S/PV.7637)، لكي يشرح

السبب وراء عدم عرض هذه المعلومات في تقاريره، وما إذا كان ينبغي أن تعتبر نسبة ال ١,٩ في المائة مقبولة، ومن الذي على استعداد لمعالجة هذه المشكلة. ويستحسن أن يقدم الممثل الخاص تلك المعلومات مرارا وتكرارا في تقاريره، حيث أن أحد الأهداف الرئيسية للبعثة وغاياتها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو تحديدا تسهيل هذه العودة.

ولا تزال الحوادث الأمنية التي تؤثر سلبا على الثقة بين المجموعات العرقية تمثل تحديا خطيرا. وحتما يؤثر العنف ضد الجاليات غير الألبانية – ولا سيما العائدين منهم – في شعورهم بالأمن ويؤدي إلى تفاقم مشاعر القلق بين العائدين المحتملين. ومن المحزن أن المسؤولين عن القانون والنظام قد فشلوا في إجراء التصرف في جميع الحالات تقريبا، بينما يظل عدد الأحكام الصحيحة قانونا الصادرة ضد الجناة في حده الأدنى. ويكشف تقرير بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو بشأن تقييم حقوق المجتمع في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥ أن التوترات بين المجتمعات فيما الطوائف بشأن يتعلق بعودة الأشخاص المشردين تظل مسألة متكررة. ويضيف التقرير أن رصد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يحدد في معظم الحالات قدرا محدودا من جهود البلديات لمعالجة تلك التوترات وبناء الثقة، وأنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت المنظمة ما مجموعه ٤٧٩ حادثة في كوسوفو كان يمكن أن تؤثر سلبا على التصورات الأمنية لمجتمعات المنتمين إلى الأقليات العددية على مستوى البلديات.

لقد ألحقت أكثر من نصف هذه الحوادث المسجلة – ٣١٠ حالة – الضرر بطائفة صرب كوسوفو، بمن في ذلك العائدون، بالإضافة إلى الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وهي تتراوح بين السرقة والاعتداء اللفظي وتسبيب الضرر الجسيم للممتلكات واحتلالها بطريقة غير مشروعة، بما في ذلك مواقع التراث الثقافي والمقابر، علاوة على حوادث التحريض على الكراهية وإبداء النزعة القومية العدوانية والاعتداءات الجسدية أو التخويف.

وتسبب الاعتداءات على التراث الثقافي والديني لطوائف الأقليات ضررا بالغا للعلاقات الإثنية. ونضرب مثالا على ذلك باقتحام الكنيسة الأرثوذكسية في قرية بجيسيسي في بلدية بريزرن، وتدنيس المتظاهرين لكنيسة المسيح المخلّص في بريشتينا عقب المظاهرات التي نظمتها المعارضة في وسط برشتينا في كانون الثاني/يناير. وقد ظل هذا المكان المقدس – هدفا لهجمات الألبان المتكررة، والذي استخدم لدفن النفايات على مر السنين – هدفا أيضا للمحاولات المستمرة من جانب سلطات بريشتينا لتغيير الغرض منه بالرغم من أنه مسجل في السجل العقاري ضمن ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية.

ومن الأمثلة الأخرى أيضا الكتابة على جدران كنيسة القديس نيكولاس في بريشتينا تمجيدا لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، تلك المنظمة الإرهابية التي اتحدت صفوف المجتمع الدولي بأسره لمكافحتها. وتتمثل الرسالة التي رمى إليها من دنسوا ذلك الموقع الديني في قلب أوروبا في أن ''داعش'' آت إلى هنا لا محالة. وتمثل الاعتداءات على التراث الثقافي والديني والهوية الصربية دليلا مؤلما على أن القوانين الرامية إلى حماية حقوق الطوائف في كوسوفو وميتوهيا وتعزيزها ليست سوى حبر على ورق. وليس من سبيل لكفالة المصالحة والتعايش المشترك واحترام الاختلافات إلا بأن تبذل جميع الجهات الفاعلة المعنية الجهود اللازمة للتصدي لجميع المسائل المعلقة بطريقة تتسم بالكفاءة وعلى أساس من حسن النية والإخلاص بغية زيادة التطبيع وتهيئة الظروف اللازمة لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع حقا.

وقد ورد في التقرير الحالي (S/2016/407) أن عدد الحوادث المسجلة ضد طوائف الأقليات قد انخفض في الفترة نفسها من

العام الحالي بالمقارنة إلى ما كان عليه في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن استمرار وقوع الحوادث بين الطوائف في كوسوفو وميتوهيا على أساس يومي إنما يبعث برسالة سلبية إلى أعضاء الطائفة الصربية والطوائف غير الألبانية الأخرى. وبالنظر إلى إخفاق التقرير تماما تقريبا في ذكر الحوادث المرتكبة على أساس عرقي، أود أن أشير إلى بعض الحوادث التي وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير: وهي تشمل الاعتداءات على الصرب العائدين وممتلكاتهم في قريتي بيركوفو وباسياني، ورشق منازل العائدين بالحجارة في كلينا وبريزرن، وحرق منازل الصرب في أوراهوفاتش وغنيلاني، علاوة على زرع الأجهزة المتفجرة فيها.

وأود أن أشير إلى ضرورة مواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للأشخاص المشردين داخليا في كوسوفو وميتوهيا، بما في ذلك تسوية مشكلة ممتلكاتهم ومطالباتهم القانونية وتنفيذها. وأود أن أشير إلى أنه – فيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا – فإن صربيا ملتزمة بتقديم الدعم الكامل من الناحية الاستراتيجية إلى جميع الأشخاص الساعين إلى العودة المستدامة أو لإدماجهم محليا في مكان تشردهم حسب مقتضى الحال. ومع ذلك، فإن الدعم الذي يقدمه بلدي إلى العائدين المحتملين لن يكون كافيا بدون المشاركة المناسبة من جانب مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا وقبول المجتمعات المحلية المضيفة للعائدين أو تسامحها معهم على الأقل، فضلا عن الدور النشط من جانب المجتمع الدولي. وينبغي أن يضع من يتولون صياغة التقارير في المستقبل في الاعتبار أن تلك الأهداف لم تتحقق بعد.

وأدعو الأمم المتحدة والقطاعات الأخرى التابعة للإدارة الدولية في كوسوفو وميتوهيا مرة أخرى إلى المساعدة في التغلب على المشاكل التي تعوق عودة المشردين داخليا وتهدد وضعهم، بما في ذلك التهديدات الشخصية المتواصلة والاستيلاء على ممتلكاتهم. ونحن جميعا، بما في ذلك المجتمع الدولي، معرضون لخطر التقبل التدريجي لثقافة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصرب والآخرين من غير الألبان. وقد ورد في التقرير المقدم من ”منظمة فريدوم هاوس“ بعنوان ”الحرية في العالم في عام ٢٠١٥“ أنه قلما يقاضي المسؤولون الألبان الحالات التي تشمل شن الهجمات على السكان غير الألبان، وأن اللاجئين العائدين يواجهون بالعداء والآفاق الاقتصادية القاتمة، وأنه لا يزال إصلاح ممتلكات المشردين أمرا صعبا. وبالمثل، أوضح تقرير حقوق الإنسان في كوسوفو لعام ٢٠١٥ الصادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة أن عملية عودة الأشخاص المشردين لا تزال تتأثر بصورة مزمنة بالحوادث الأمنية وعزوف المجتمعات المضيفة عن قبول العائدين من أفراد الأقليات.

ويؤدي انعدام الأمن والتهميش إلى تثبيط رغبة العائدين في العودة في كثير من الأحيان. وذكرت المفوضية الأوروبية في تقريرها عن كوسوفو لعام ٢٠١٥ أن السلطات هناك لم تفعل على المستويين المحلي والمركزي ما يكفي لتيسير عودة وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخليا، في حين تستنتج بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو في تقريرها إلى أن الإجراءات المؤسسية الكاملة والفعلية المتصلة ببرامج العودة على المستويين المحلي والمركزي لا تزال يعوقها انعدام الدعم الاستراتيجي من مجموعة من مؤسسات المعنية، وأن المؤسسات المركزية والبلدية لم تفعل سوى الترر اليسير لمنع وقوع تلك الحوادث التي لا بد أنها تؤثر سلبا على استدامة العودة ورغبة العودة في المستقبل.

ويواجه الأشخاص من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا عقبات متعددة الجوانب من الناحية المؤسسية والقانونية والإدارية والسياسية فيما يتعلق بحماية حقوقهم في الملكية. وتتعارض تلك العقبات مع الأحكام والمعايير العالمية والاتفاقيات

الأوروبية ذات الصلة، في حين يستمر انتهاك حقوق الصرب في الملكية في جميع أنحاء كوسوفو وميتوهيا حتى اليوم، وخاصة عن طريق بيع الشركات القائمة في مناطق الطائفة الصربية. وعموما، تتسم الحالة الاقتصادية للصرب وأفراد الأقليات الأخرى في الإقليم بانعدام الأمن المادي والقانوني، إلى جانب العديد من حالات الاستيلاء على الممتلكات بطريقة لا يمكن استردادها. وقد بيع جزء كبير من ممتلكات الصرب المشردين عبر معاملات تم فيها تزوير اتفاقات البيع أو استخدمت فيها وثائق هوية شخصية مزورة للملاك المزعومين. وبالتالي، أصبحت الطائفة الصربية والمشردين الصرب، على وجه الخصوص، أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية والفقر.

ولا ريب أن التسوية الفعالة لحالات الاستيلاء غير القانوني على الممتلكات أمر أساسي لتوفير الأمن وسيادة القانون في كوسوفو وميتوهيا، في حين يهدد الخلل في معالجة هذه الحالات التمتع بحقوق الملكية دون عائق. ولا يسعني إلا أن ألاحظ أنه وباستثناء التقرير المواضيعي لبعثة منظمة الأمن والتعاون في كوسوفو عن معاملات الممتلكات الاحتيالية في منطقة بيتش، لم تتناول هذه المشكلة أي بعثة أخرى، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، المكلفة برصد سيادة القانون أصلا. وهذه هي المشكلة على وجه التحديد – كما ورد في تقرير الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا – التي ينبغي أن تسعى سلطات كوسوفو والمجتمع الدولي إلى إيجاد حل لها دون تأخير.

وتتضح نتائج عمل وكالة الخصخصة في كوسوفو بين الطوائف الصربية بجلاء في بلدية ستربتشي. فمنذ النصف الثاني من عام ٢٠١٤، استولت الوكالة على أهم الكيانات الاقتصادية التي توفر معظم الوظائف وسبل العيش لمعظم أفراد الطائفة، بالإضافة إلى تصفية تلك الكيانات. وتشمل تلك الإجراءات إدارة مصنع لولا، ومحال مالدوست التجارية، وهي عبارة عن مجمع للمنتجات الزراعية وعيادة بيطرية وفندق جونيور ووكالة تعمل على تخطيط متنزه وطني. وأصبحت هذه الكيانات مغلقة الآن، في حين أصبح موظفوها عاطلين عن العمل. وربما يؤدي تدهور الحالة الاقتصادية الناجمة عن العنف المؤسسي إلى تدهور الحالة الأمنية وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على السكان المحليين، وهو ما ينبغي أن يوليه الوجود الدولي في المقاطعة، وخاصة في شمال كوسوفو وميتوهيا مزيدا من الاهتمام والجهود.

بل إن مجال سيادة القانون هو أكثر ما تُبلغ مختلف المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيه أن استقلال القضاء وسيادة القانون في كوسوفو وميتوهيا ما يزالان يمثلان أضعف الحلقات. ووفقا لأحدث تقرير عن تقييم حقوق المجتمع صادر عن بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو، فقد ذكر ٦٧ في المائة من المجيبين من غير الألبان في دراسة استقصائية عامة أن انعدام الثقة في المؤسسات القضائية في كوسوفو وميتوهيا يشكل عقبة خطيرة في إعمال حقوقهم. ومثلما هو مبين في التقرير العالمي لمنظمة هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٥، فإن حقوق الإنسان ونظام العدالة في كوسوفو لا يزال ضعيفا. وقد تأكد هذا التقييم أيضا في استراتيجية التعاون الإنمائي القطري لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في كوسوفو للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

ونشعر بالقلق أيضاً إزاء تقارير وسائط الإعلام عن توجيه محكمة بيتش الابتدائية اتهامات لـ ١٤ من صرب كوسوفو وميتوهيا من بلدية كلينا بارتكاب جرائم حرب يُزعم أنها وقعت خلال عام ١٩٩٩. وحسب معلوماتنا، فالمتهمون هم من أفراد أسر قدمت طلبات رسمية للعودة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن جمهورية صربيا ملتزمة بإجراء حوار بناء مع بريشتينا على جميع المستويات، وبتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن، الأمر

الذي يجسّد عزمها الراسخ على مواصلة الإسهام بنشاط في تعزيز الاستقرار في غرب البلقان والبحث عن حلول سياسية ودبلوماسية حصراً لجميع المسائل المتبقية. وللأسف، لم تتخذ بريشتينا بعد الخطوات اللازمة من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها في محادثات بروكسل. كما أود أن أذكر بأنه في غياب الآليات المناسبة لضمان الحماية المنهجية والمؤسسية والفعالة لمصالح الطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا، جرى التوقيع على اتفاق بروكسل بدافع الحاجة إلى إيجاد سبل لتحقيق تلك الحماية، والتي ستطبّق، وفقاً للاتفاق، بواسطة رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. وللأسف، لم يتم الامتثال حتى الآن للأحكام الرئيسية لاتفاق بروكسل المتصلة بإنشاء وعمل الرابطة/الجماعة بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية والأزمة المؤسسية في بريشتينا.

إن نزعة التطرف السياسي وتدهور الحالة الأمنية الناجمين عن الاحتقان السياسي وازدياد التطرف يشكلان تهديداً لكل مقيم في كوسوفو وميتوهيا، وبشكل خاص للعائدين إلى المجتمعات المختلطة عرقياً. وتنطوي الأزمة السياسية في بريشتينا على خطر شديد من أن يمتدّ استياء الناخبين في مجتمعات الأغلبية إلى غيرها وأن يستهدف طوائف الأقليات، والطائفة الصربية على وجه الخصوص. ولا يبدو من المرجح أن الخطاب القومي المتشدد المؤجج للمشاعر للسياسيين في بريشتينا سيساعد على تبديد التوترات وتحقيق المصالحة.

كما تتفاقم الحالة الأمنية الهشة في كوسوفو وميتوهيا نتيجة لتصاعد التطرف والراديكالية. ووفقاً للبيانات الصادرة في كانون الثاني/يناير، انضم حوالي ٣٠٠ من الرجال الألبان الكوسوفيين و ٣٦ من النساء الألبانيات إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في سورية، وإذا قورن هذا بعدد السكان في الإقليم الأصلي نجد أنه يمثل أكبر نسبة مئوية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب في تنظيم داعش. ومع ذلك، أُبلغنا أكثر من مرة من جانب الأجهزة الأمنية لبعض شركائنا الأجانب بأن العدد غير الرسمي للمتطرفين من كوسوفو وميتوهيا الذين يقاتلون في ساحات القتال الخارجية يختلف بدرجة كبيرة عن البيانات الرسمية وأن العدد الفعلي يقرب من ٩٠٠.

وما زالت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا معقدة للغاية. ولذلك، تأمل صربيا أن يواصل المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، تقديم المساعدة الرامية إلى بناء الثقة التي نعتقد أنها ضرورية لبناء أساس متين للحياة الطبيعية للجميع في كوسوفو وميتوهيا. وفي رأينا، يشكل الالتزام بالتكامل الأوروبي القوة الدافعة لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، ونأمل أن يواصل الاتحاد الأوروبي تيسير الحوار. ومشاركة بعثة الأمم المتحدة المستمرة ذات أهمية خاصة، جنباً إلى جنب مع الوجود الدولي غير المنقوص في كوسوفو وميتوهيا ككل، فكما قال الأمين العام عن حق في تقريره، لا يزال هناك عمل كثير يجب القيام به في كوسوفو وميتوهيا للترويج لزيادة التسامح والمصالحة بين الطوائف ولضمان حماية طوائف الأقليات وتيسير عودة الأشخاص المشردين ودعم حقوقهم في الملكية وحماية التقاليد الدينية دون عائق أو وصم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيدة تشيتاكو.

السيدة تشيتاكو (تكلمت بالإنكليزية): إن من دواعي فخري واعتزازي الكبيرين أن أخاطب مجلس الأمن اليوم. ويشرفني ذلك لأن هذه القاعة كانت مسرحاً للعديد من المناقشات الهامة التي أدّت إلى حرية بلدي، وإنني فخورة لأن الأسابيع القليلة الماضية أظهرت أن كوسوفو على طريق لا رجعة فيه نحو قبولها عضواً على قدم المساواة مع أعضاء الأسرة الدولية العظيمة للدول الحرة.

إنني أنتمي إلى جيل عانى أسوأ معاناة. لقد شهدنا الإبادة الجماعية والمذابح والاغتصاب والإقصاء والتمييز ضدنا.

وما زالت لدينا ذكريات حيّة جداً للفترة التي كنا محرومين خلالها من التعليم وكانت مدارسنا مغلقة، وعندما تم تشييد جدران لفصل الأقلية التي تتمتع بامتيازات عن الأغلبية والتمييز ضدهم. ولقد حرمنا من الوصول إلى الأماكن العامة؛ وحُرمنا من الحق في اللعب. وما زالت صور أفراد الشرطة الصربية ماثلة في الذاكرة وهم يضربون ويعتقلون شبابنا لمجرد أنهم كانوا يلعبون كرة القدم.

ولكنني محظوظة أيضاً لانتمائي إلى الجيل الذي شهد مولد دولتنا. فنحن جيل تحدى كل الصعاب، وبينما كافحنا في الماضي للبقاء، نرى الآن تحقُّق ما كنا نعتبره ذات يوم مستحيلاً. لقد مرّت قدرتنا على الصمود بامتحان وحوربت وتم تحديها، ولكننا نجحنا – ليس لأننا كنا نملك القوة، بل لأننا كنا على حق ولأننا تجرأنا على أن نحلم ونأمل. وراودنا الأمل في الحصول على المساواة وفي أن نكون أحراراً وفي أن نلعب. ويسرني أن يكون بوسعي القول بأن تلك الآمال لم تعد مجرّد آمال. فنحن متساوون. ونحن أحرار. وسنلعب.

فقد تم قبول كوسوفو في الأسبوع الماضي في الاتحاد الدولي لكرة القدم واتحاد الرابطات الأوروبية لكرة القدم. ويمثل ذلك انتصاراً كبيراً للمساواة والرياضة. وهذا يشهد مرة أخرى على أن الرياضة والمواهب لا تعرف الحدود. ونحن فخورون بأن مواهبنا الشابة لن تشعر بعد الآن بالعزلة والاستبعاد. ونحن فخورون بأن الأغلبية الساحقة من أعضاء الاتحاد الدولي واتحاد الرابطات الأوروبية قد دعموا قضيتنا. ولكن من المثير للقلق أن نرى جارتنا الشمالية صربيا تشعر بالسخط لسماع هذه الأخبار الرائعة. وبينما كان حلم السيد فاضل فوكري، رئيس اتحادنا لكرة القدم، يتمثل في التقريب بين الناس من خلال كرة القدم، أدلى نظيره الصربي بتصريح مشحون سياسياً قائلاً إن اعتقادنا بأن معركتنا قد انتهت وأن عضويتنا في اتحاد الرابطات الأوروبية باتت مؤكّدة هو مجرد حلم. وعلاوة على ذلك، أعلن رئيس الوزراء الصربي أن صربيا ستكافح بشراسة لنقض قرار اتحاد الرابطات الأوروبية.

لا تزال صربيا تريد أن تحرم أطفالنا من الحق في اللعب وشبابنا من الحق في أن يشعروا بالمساواة وأن يتنافسوا ويتفوقوا. إن لدي رسالة واحدة لهم – عش ودع غيرك يعيش. يستحق الكوسوفيون أن ينالوا فرصة. وعندما يُعطَون تلك الفرصة، فإنهم يتألقون. وهم يعودون إلى الوطن ويجعلوننا جميعاً نشعر بالفخر، كما فعلت مايليندا كيلمندي في الشهر الماضي عندما استعادت الميدالية الذهبية في البطولة الأوروبية للجودو. ونشعر بالجزع إزاء التصريحات التي أدلى بها مسؤولون صرب في الأسبوع الماضي. فعوضاً عن الندم والاعتذار لحرمان أجيال من الكوسوفيين من حقهم في اللعب والتنافس، نسمع خطاباً ينتمي إلى القرن الماضي. وفي حين يتفوّق الرياضيون الصرب الشباب رجالاً ونساء في مختلف الألعاب الرياضية، تريد الحكومة الصربية أن تنكر نفس الحق والامتياز على شباب كوسوفو. إن قبول كوسوفو في اتحاد رابطات كرة القدم الأوروبية والاتحاد الدولي لكرة القدم لا ينتزع شيئاً من أحد. فهو ببساطة يجعل من الممكن لمواطني كوسوفو أن يظهروا مواهبهم المدهشة أمام العالم على قدم المساواة مع أي شخص آخر.

ومن الإنجازات الهامة الأخرى لمواطني كوسوفو توصية اللجنة الأوروبية بمنحنا إمكانية السفر بدون تأشيرة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، مما يسمح بتعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية والتجارية بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو. وعلى مؤسسات كوسوفو أن تعمل جاهدة لبلوغ هذا الهدف. وجرى تطبيق ١٠١ معيار علينا، وهو ضعف المعايير التي تطبق على باقي بلدان غرب البلقان، ولكن العمل الشاق أتى ثماره في نهاية المطاف، وهو سبب آخر يدعونا للشعور بالمساواة. لقد نشأنا في يوغوسلافيا السابقة كجيل يعامل معاملة المواطنين من الدرجة الثانية. ونحن الآن مواطنون متساوون من مواطني

القارة الأوروبية، نتقاسم نفس المكان، ونفس فرص السفر. وبالنسبة لنا، فإن لذلك قيمة مضافة، حيث يعيش ثلث سكان بلدنا بالفعل في بلدان الاتحاد الأوروبي.

ولئن كنا ندرك أن رفع القيود عن تأشيرات السفر ليس هو الحل للتحديات العديدة التي نواجهها في تهيئة بيئة أفضل وتحسين الأوضاع المعيشية لمواطنينا، فأننا متأكدون تماما من أن تحرير التأشيرة سيؤدي إلى مساعدة شعبنا على التنقل والسفر بحرية واختبار قارتهم والشعور بالتساوي. وقد عملت المؤسسات في كوسوفو، وجميع الأحزاب السياسية في الحكومة والمعارضة، جاهدة من أجل تحقيق هذا الهدف. وبينما توجد اختلافات واضحة بين أعضاء الطبقة السياسية في بلدنا، فلا يوجد انقسام في تطلعاتنا وتوجهنا السياسي الأساسي بشأن الاندماج الأوروبي – الأطلسي.

وقد اختتم طريقنا صوب التكامل الأوروبي في ١ نيسان/أبريل عندما دخل اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي حيز النفاذ. وكما قالت الممثلة السامية موغيريني،

”يفتح هذا الاتفاق مرحلة جديدة في علاقة كوسوفو مع الاتحاد الأوروبي، ويمثل إسهاما هاما في تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في كوسوفو والمنطقة ككل“.

وفي حين أننا نحتفل بهذه الإنجازات العظيمة – ولدى شعب كوسوفو أسباب كثيرة للشعور بالفخر – فإن هناك أسرا في كوسوفو لا تزال في مرحلة حداد والحرب لم تنته بالنسبة لها قط. فهناك أسر المفقودين. فعلى سبيل المثال، وبعد مرور ١٧ عاما على الحرب، لا تزال السيدة تشيركيزي تعد طاولة الطعام لنفسها وأفراد أسرتها الذين ما زالوا مفقودين: زوجها وأبناؤها الأربعة. لقد أخذتهم القوات العسكرية والقوات شبه العسكرية الصربية في ربيع عام ١٩٩٩. إنها لا تزال تنتظرهم؛ وهي بحاجة إلى عودتهم. ولا تزال هي، إلى جانب آلاف الأمهات من كوسوفو، ينتظرن الحقيقة الكاملة أو على الأقل مراسيم الدفن المناسب لأحبائهم. إنهم يحتاجون إلى مكان حيث يمكنهم الحزن على أفراد أسرهم المفقودين. إنهم يطالبون بالحصول على إجابات. ومن المحتم أن تفتح صربيا ملفاتها ومحفوظاتها من أجل المساعدة على طي هذا الفصل المؤلم في تاريخنا الحديث.

لقد اتخذت الدولة الصربية، كما جرى توثيقه، تدابير غير مسبوقة لإخفاء الآثار. ووصل بهم الأمر إلى حد نقل الجثث من قبر جماعي لآخر؛ وأقاموا منشآت كبيرة في المواقع حيث دفن رفات البشر. وهذا هو حال رودنايس، في منطقة راشكا، حيث، على الرغم من التوقعات التي أثارتها البيانات التي أدلت بها السلطات الصربية بأنه سيتم تحديد هوية ٢٥٠ جثة – رفات ضحايا – لم يتم تحديد هوية سوى ٥٤ ألبانيا عثر عليهم وتمت إعادة دفنهم. لقد كانوا أناسا أبرياء أعدموا في مجزتي ريزالا وتشيكاتوفا.

ولا يمكننا أن نبني السلام والمصالحة من خلال دفن الحقيقة. الحقيقة يجب أن تُقال. ويجب قبول الحقيقة، مهما كانت مؤلمة أو مخزية. والإنكار ليست الحل. فكوسوفو تريد علاقات حسن الجوار. وكوسوفو تريد فصلا جديدا في المنطقة، ولكن ذلك يتطلب نفس المستوى من الالتزام من جانب جميع الأطراف. إن الحوار بين دولتي كوسوفو وصربيا، بتيسير من الاتحاد الأوروبي، ليس هدفا في حد ذاته؛ كما لن يكون ناجحا، إذا فشل في تطبيع العلاقة بين الناس.

باسم مؤسسات جمهورية كوسوفو، أود أن أؤكد مجددا أنه تماشيا مع دستورنا، سنقوم بتنفيذ كل اتفاق توصلنا إليه مع صربيا في بروكسل. ولكن حينها، كيف يمكننا أن نقول إننا نعمل نحو تطبيع العلاقات، إذا كان الرئيس الصربي يقارن كوسوفو بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

(داعش)؟ ففي الشهر الماضي، ساق الرئيس الصربي هذا الزعم في إندونيسيا، وهذه ليست المرة الأولى التي تجرى بها هذه المقارنة.

وأود أن أقول بصوت عال وواضح إن كوسوفو هي أحد البلدان الأوروبية التي تطمح إلى أن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي. فنحن نتشاطر نفس القيم، والأهم من ذلك، أننا نتشاطر نفس التطلعات مثل سائر أوروبا. ومحاولة وسمنا بشيء نحن ليس هو، ومحاولة تصويرنا كأمة ليس لها هوية ثقافية أوروبية، ليس غير دقيق فحسب؛ إنما أيضا لا يليق ببلد مرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي.

وفي الواقع، العكس هو الصحيح. إن كوسوفو شريك نشط لتحالف الدول العالمي الذي أنشئ لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ومنذ البداية، امتثلنا لأحكام قرارات مجلس الأمن التي تحث البلدان على اعتماد التشريعات التي تحظر ضلوع مواطنيها في النزاعات المسلحة في بلدان خارج إقليم الدولة. لقد وضعنا الآليات المناسبة النصوص القانونية والاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف. لقد قطعنا أشواطا كبيرة تتجاوز القول. وتم إغلاق عشرات المنظمات غير الحكومية التي تغذي نزعة التطرف. وبعد عدد كبير من الاعتقالات، بمن فيهم الأئمة، تجري محاكمة الناس لنشر بذور المواقف المتعصبة والتأثير على الأشخاص الضعفاء. وهذا العام، لم ينظم أحد من مواطني كوسوفو لداعش.

إن كوسوفو تعتبر داعش تهديدا إقليميا مشتركا – وهو تهديد لكوسوفو، ولصربيا ولبقية البلقان. ولكن للأسف، فإن الإرهاب ليس الخطر الوحيد الذي نواجهه؛ فالإبقاء على حلم ميلوشوفيتش وشعاراته وخطابه المفعم بالكراهية يحمل في تناياه نفس القدر من الخطورة. إن كوسوفو لم تكن قط، ولن تكون أبدا مصدرا لكراهية الآخرين أو مصدرا لزعزعة الاستقرار. فنحن أوروبيون، ليس لمجرد أننا نعيش في القارة الأوروبية، ولكن لأننا أوروبيون بمثلنا العليا وتطلعاتنا. إن كل مستويات مؤسساتنا وأحزابنا ومجتمعنا المدني ملتزمون التزاما قويا بمكافحة هذا التهديد العالمي.

وينبغي لأعضاء مجلس الأمن زيارة كوسوفو ليروا بأم أعينهم مدى فخرنا بمجتمعنا متعدد الثقافات والديانات. ونحن جمهورية علمانية أصبحت نصيرا للحوار بين الأديان في المنطقة. وسيجدون في كوسوفو الكثير من المدن تتشاطر المساجد والكنائس الأرثوذكسية والكاثوليكية نفس الفناء. ولكن خلافا لجارتنا الشمالية، لن نستخدم أو نسمح باستخدام الدين للفرقة والتحريض على الكراهية.

ولا يحتاج المرء إلا لزيارة بريشتينا ليرى أكبر ذخر لدينا: شبابنا. إنهم يمثلون جيلا يشعر بالمساواة وبأنه حر، خلافا لجيلي الذي حلم بالبقاء فقط. إنهم يريدون التفوق والابتكار والتنافس والإسهام.

ولا يحتاج المرء إلا إلى زيارة مركز الابتكار في كوسوفو في بريشتينا ليجد الشابات والشبان الذين يشرعون، من خلال العلم والبحث، في مشاريع جديدة وأكثر من ذلك بكثير، بهدف حل المشاكل العالمية. وهذا هو مجتمع كوسوفو الابتكاري القوي الموجه نحو المستقبل والمستند إلى المعارف والتكنولوجيا الجديدة، والذي بدأ اعتراف المجتمع الدولي به ينتشر على نطاق واسع وتتم مكافأته على تميزه. ولا يحتاج المرء إلا إلى زيارة كوسوفو ليرى الأمل، ولكنه نوع من الأمل يختلف عن أمل جيلي وأفضل منه. إنه جيل متحمس ومفعم بالأمل والرغبة في التفوق والمساهمة في المجتمع والعالم.

وبطبيعة الحال، لدينا مشاكل، شأننا في ذلك شأن أية دولة وليدة. وما زلنا بحاجة إلى العمل الجاد من أجل تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة. وقد اتخذت بعض الخطوات الهامة جداً مؤخرا على صعيد قانون يتعلق بالمشتريات الإلكترونية، وتحديداً، بإلقاء القبض على أكثر من

٥٠ شخصا، بمن فيهم مسؤولون رفيعو المستوى، لضلوعهم في الجريمة المنظمة. وندرك تماما التحديات التي تنتظرنا، ونحن ملتزمون بالتصدي لها جميعا. ومن واجبنا كجيل ألا نكتفي بأن نترك وراءنا كوسوفو حرة ومستقلة، حيث أننا ندرك أن الاستقلال والحرية ليسا مكتفيين ذاتيا، ولكنهما مجرد شرطين مسبقين لإيجاد قيم أخرى. وواجبنا هو أن نخلف وراءنا كوسوفو كدولة أكثر ازدهارا،وتعيش في سلام مع جميع جيرانها، وعضو نشط في الأسرة العالمية. وهذا هدف جدير أن يُقاتل من أجله.

الرئيس :أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تانين، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن الحالة، وأؤكد له مرة أخرى دعمنا الكامل في أدائه ولايته. وأشكر كذلك النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية صربيا وسفيرة كوسوفو على بيانيهما.

تدعم فرنسا بنشاط مواصلة الحوار السياسي بين صربيا وكوسوفو تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وما حدث مؤخرا من عقد اجتماع بين رئيسي وزراء صربيا وكوسوفو، بمشاركة الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، دليل آخر على التزام بلغراد وبريشتينا بعملية التقارب الثنائي. وقد شهدنا تقدما جديدا في هذا المجال في الأشهر الأخيرة، ولا سيما إدماج المسؤولين السابقين من وزارة الداخلية الصربية في مؤسسات كوسوفو، فضلا عن دخول الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل بالشهادات حيز النفاذ في آذار/مارس. وإننا نرحب بهذه الخطوات.

ونحن نواقون إلى رؤية جميع الالتزامات الموقعة في إطار الاتفاقات المبرمة تحت رعاية الاتحاد الأوروبي وقد نُفذت في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وهو ما يمثل حجر زاوية للحوار. ويبقى تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا بصورة عامة شرطا أساسيا لتقدم كل منهما على طريق التكامل الأوروبي. ولذلك نحث سلطات كوسوفو وصربيا على تكثيف جهودها لمواصلة الحوار من أجل تحقيق نتائج ملموسة أخرى في الأشهر المقبلة.

ويظل القلق يساور فرنسا إزاء سلوك أقلية من المعارضة في كوسوفو. إن مواصلة عرقلة عمل البرلمان والعنف وأعمال التخويف الأخرى للمسؤولين المنتخبين أمر غير مقبول تماما. وتدعو فرنسا المسؤولين عن هذه الأعمال غير المقبولة إلى التقيد بمعايير الديمقراطية والإعراب عن شواغلهم في إطار المؤسسات القائمة، ومع احترام أحكام الدستور. فلا مكان للعنف ولا خطاب الكراهية في المجتمع الذي تتطلع إليه الأغلبية الساحقة من مواطني كوسوفو. إن هذه الأعمال تهدد التقدم الذي أحرزته كوسوفو بصبر على مدار أكثر من ١٠ سنوات في عملية بناء دولة مستقلة حديثة وديمقراطية. ورغم هذه التوترات، يجب أن تسعى سلطات كوسوفو إلى إبقاء قنوات الحوار مفتوحة وأن تستمر في الإصغاء إلى السكان. وتكتسي الإصلاحات المحلية أهمية حاسمة في إعطاء المواطنين أملا جديداً. ويجب أن يجري تنفيذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بطريقة تستهدف تحقيق تلك الغاية عن طريق تعزيز الظروف المفضية إلى التغيير المطلوب. ويمكن لسلطات كوسوفو أن تعول على دعمنا الكامل في هذا المجال.

ويجب أن تظل مواصلة الجهود المبذولة لترسيخ سيادة القانون في كوسوفو أولوية أكبر من أي وقت مضى. ويقتضي ذلك أولا وقبل كل شيء التصدي للإفلات من العقاب. إن إسراع رئيس كوسوفو بالتصديق على اتفاق الدولة المضيفة الموقع مع حكومة هولندا، بوصفه تمهيدا لإنشاء دوائر متخصصة في لاهاي، هو خطوة حاسمة إلى الأمام نرحب بها. وهو دليل واضح على رغبة كوسوفو في الوفاء بالتزاماتها في مجال سيادة القانون. ومن المهم في المستقبل أن تشرع جميع عناصر المحكمة المتخصصة في أعمالها، وفقا للجدول الزمني

المحدد وأن تتعاون سلطات كوسوفو تعاونا كاملا لضمان أن تبدأ مقاضاة المسؤولين عن الجرائم الواردة في تقرير مارتي.

وكذلك، فإن العمل الجاري بشأن مسألة الأشخاص المختفين أمر أساسي. ونرحب، في ذلك الصدد، بتعيين بريشتينا مؤخرا رئيسا لوفدها لدى الفريق العامل المشترك المعني بالأشخاص المفقودين. ونأمل أن يوفر فرصة لإعطاء دفعة جديدة لعمل هذه الهيئة.

إن توطيد سيادة القانون سيشمل مكافحة التطرف بجميع أشكاله. وترحب فرنسا دون قيد أو شرط بمشاركة كوسوفو في هذا المجال، على المستوى المحلي وكذلك من خلال عضويتها في التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعمنا لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، والتي تعمل يوميا للحفاظ على سيادة القانون والأمن في كوسوفو.

وستواصل فرنسا دعم الجهود التي تبذلها سلطات كوسوفو من أجل تحقيق اعتراف دولي بدولتهم. ونرحب بانضمام كوسوفو مؤخرا بوصفها العضو الحامس والخمسين إلى اتحاد الرابطات الأوروبية لكرة القدم الذي يأتي قبل بدء بطولة كأس الأمم الأوروبية لعام ٢٠١٦ في فرنسا بأيام. وكذلك ندعم بنشاط طلب كوسوفو الانضمام إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومجلس أوروبا، وتعزيز مركز كوسوفو ضمن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأختتم بالإعراب مرة أخرى عن أملنا في استمرار النقل التدريجي لاختصاصات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى سلطات كوسوفو، وفي إجراء استعراض لدورة الإبلاغ في المجلس بشأن الحالة في كوسوفو، نظرا لما نراه من تقدم مستمر على أرض الواقع، لا سيما فيما يتعلق بتوطيد مؤسسات كوسوفو والحوار الثنائي بين كوسوفو وصربيا.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد ظاهر تانين، على إحاطته الإعلامية الحافلة بالمعلومات. كما أشكر النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، والسيدة فلورا تشيتاكو على بيانيهما.

يظل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الأساس القانوني المقبول دوليا لإيجاد حل للحالة في كوسوفو، بما في ذلك الاحترام الصارم لمبدأ سلامة صربيا الإقليمية وسيادتها. وكما يعلم أعضاء المجلس، حافظت أوروغواي على موقفها القائم على عدم الاعتراف بكوسوفو، مؤكدة مبدأ السلامة الإقليمية للدول بوصفه أحد المعايير السامية للقانون الدولي. ويشكل ذلك المبدأ عنصرا أساسيا من عناصر التعايش السلمي والتعاون بين أعضاء المجتمع الدولي.

والتقرير الأخير للأمين العام (A/2016/407) يصف الحالة السياسية بأنها حالة تتسم بالتوتر والشقاق على خلفية قيام جمعية كوسوفو بانتخاب السيد هاشم ثاتشي رئيسا جديدا لإقليم كوسوفو. وتشعر أوروغواي بالقلق إزاء تأثير التوترات السياسية على الحالة الأمنية في كوسوفو، بالنظر إلى وقوع عدد كبير من الحوادث، بما في ذلك الاحتجاجات العنيفة، والهجمات والتهديدات التي تعرض لها موظفو الخدمة المدنية، والإضرار بالممتلكات الخاصة وممتلكات الدولة، التي وردت بالتفصيل في التقرير وانتشرت في جميع أنحاء كوسوفو. وتأسف اللجنة لوقوع تلك الحوادث وتشجع جميع الجهود الرامية إلى إيجاد أشكال الحوار السلمي والجامع التي ستيسر إيجاد حل للمشاكل التي تواجه كوسوفو.

كما تلاحظ أوروغواي بقلق المسائل العالقة في كوسوفو في مجال سيادة القانون، مثل المساءلة، والنزاهة، وفعالية القضاة والمدعين العامين واستقلاليتهم؛ وإساءة معاملة المحتجزين؛

وسوء الظروف المادية للاحتجاز، وإساءة استعمال المخدرات، والفساد والمحاباة السائدين في السجون؛ وطول فترات الاحتجاز قبل المحاكمة؛ ومطالب التعويض التي ما زالت معلقة.

وفي ذلك الصدد، تقر أوروغواي بالعمل الهام الذي تضطلع به البعثة في التغلب على بعض تلك التحديات في مجال الرقابة وبدء التداول في تنفيذ مهام معينة في مجال سيادة القانون، فضلا عن تعاونها التقني مع مؤسسات بلغراد وبريشتينا ودورها في تيسير طلبات تبادل المساعدة القانونية من الدول التي لا تعترف بكوسوفو.

وتولي أوروغواي أهمية كبيرة لمكافحة العنف الجنسي في حالات التراع. وفي ذلك الصدد، نرحب بالقانون التنظيمي الذي تم التوقيع عليه في ٢ شباط/فبراير من جانب رئيس وزراء إقليم كوسوفو، الذي ينشئ لجنة حكومية وإجراءات للتحقق من مركز ضحايا العنف الجنسي المتصل بالتراع والاعتراف بهم باعتبارهم ضحايا مدنيين. وعلى وجه الخصوص، نعرب عن ارتياحنا لأن التعويضات التي ترد في القانون تشمل الحصول على المعاشات التقاعدية، والعلاج الطبي المجاني، والعمالة، والأنشطة المدرة للدخل، والتعليم. وتلاحظ أوروغواي بارتياح قيام البعثة بتعزيز أنشطة تتسم بمنظور شبابي وجنساني، مثل تنظيم اجتماع مائدة مستديرة بشأن دور الشابات في المصالحة.

كما نرحب بما أحرزته البعثة من تقدم باسم الفريق العامل الدولي المعني بحقوق الإنسان مع مكتب رئيس الوزراء بغية النظر في توصياته حول مشروع استراتيجية كوسوفو لحقوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠٢٠).

وفي الختام، أود أن أكرر أن أوروغواي تثمن الدور الذي تؤديه البعثة في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. كما ننوه بالدور الهام الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ووكالات الأمم المتحدة الموجودة في عين المكان. وعلى وجه الخصوص، أود أن أنوه بالعمل الهام الذي يقوم به رجال ونساء البعثة، الذين يسهمون بعملهم وتفانيهم في تعزيز المبادئ التي أنشئت البعثة من أجلها.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر ونرحب بالسيد زاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2016/407). ونرحب بمشاركة السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا. كما نرحب بمشاركة السفيرة فلورا تشيتاكو.

استنادا إلى موقفنا القائم على المبدأ بأن الخيارات الانفرادية نهج خاطئ في حل الخلافات الدولية وما لم يتم التوصل إلى تسوية من جانب الأطراف المتضاربة، فإننا نؤكد من جديد على صلاحية قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ () باعتباره الإطار القانوني الساري للتوصل إلى حل شامل وسلمي لمسألة كوسوفو عن طريق الحوار والمفاوضات، على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولذلك، فإننا ندعم سيادة صربيا ووحدتها الإقليمية، ونتفهم ما لذلك البلد من شواغل مشروعة بشأن تلك المسألة.

ونشدد على الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في كوسوفو من خلال البعثة في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، وتعاونها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، فضلا عن مشاركاتها المتواصلة والبناءة مع بريشتينا وبلغراد وجميع الطوائف في كوسوفو.

ولا نزال نتابع عن كثب الحالة في كوسوفو محيطين علما بأن الحالة الأمنية العامة ما زالت مستقرة.وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، فإننا نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء ما ساد خلال الأشهر الستة الماضية من مناخ سياسي متوتر ومثير للانقسامات. ونرى أنه من غير المقبول مطلقا ومن المدان استمرار أساليب

حزب المعارضة المعطِّلة والعنيفة ضد جمعية كوسوفو، والتي تروم عمدا عرقلة أدائها لواجباتها بصورة طبيعية.

وقد ظل تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين بلغراد وبريشتينا والحوار الرفيع المستوى الذي ييسره الاتحاد الأوروبي يواجهان عراقيل متسقة، مما أدى بالتالي إلى مناخ سياسي خلافي بين الحكومة والمعارضة، يعوق إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الاتفاقات الرئيسية، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء رابطة/جماعة البلديات الصربية.

ويؤسفنا المناخ السائد المتسم بعدم الثقة وبتبادل الاتهامات بالتأخير في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وما يفاقم ذلك من توترات ومنازعات تتعلق بالتجارة والتنمية. وهذا أمر يدعو لمزيد من الأسف بالنظر إلى أن نقطة إيجابية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق تم تسجيلها بفضل مبادرات قادة الأعمال التجارية في غرفتي التجارة في بلغراد وبريشتينا الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأوساط التجارية برزت بوصفها بادرة إيجابية في الفترة السابقة.

ونتوقع أن يكون بمقدور القادة السياسيين في بلغراد وبريشتينا الوفاء بالتزاماتهم في تنفيذ الاتفاقات المبرمة، وأن تتواصل عملية الحوار الرفيع المستوى التي ييسرها الاتحاد الأوروبي بحسن نية وأن تؤتي ثمارها.

ومن ناحية إيجابية، نرحب بالبدء في نيسان/أبريل بنفاذ أول اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو، الذي أبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وصدق عليه البرلمان الأوروبي. وبعد إبرام اتفاق مماثل مع صربيا في عام ٢٠١٣، نتفق تماما مع الممثل الخاص للأمين العام على أنه:

”بالنسبة لبريشتينا وبلغراد، فإن التكامل يرتبط ارتباطا وثيقا مع عملية الحوار الرفيعة المستوى التي ييسرها الاتحاد الأوروبي. والقدرة على الوفاء بمعيار التكامل تعزز تعزيزا مباشرا القدرة على إجراء حوار سياسي مثمر وإيجاد قنوات هامة أخرى للتعاون المتبادل“.

ونقدر تقديرا كبيرا الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، والذي لاحظ بشأنه الممثل الخاص للأمين العام أن:

”جميع الإمكانيات ينبغي أن تكون مطروحة وينبغي مناقشتها بصراحة إذا أُرِيدَ لإطار المناقشة هذا أن يحرز تقدما هادفا على نحو أسرع. إن هذه اللحظة، مع اختتام العمليات الانتخابية تقريبا على كلا الجانبين، على ما يبدو وقت مناسب لإعادة تنشيط المحادثات وبناء زخم جديد“.

لا تزال سيادة القانون تواجه تحديات قائمة. ويحدد تقرير الأمين العام العديد من المسائل البارزة المتعلقة بنظم الإنفاذ القضائي والقانوني، وضآلة التقدم المحرز في إدماج القضاة والمدعين العامين من الهيئة القضائية الصربية في نظام كوسوفو، عملا بالاتفاقات التي تم التوصل إليها من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالتراث الثقافي والديني، فعلى الرغم من صعوبة العلاقات بين الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وسلطات كوسوفو، أبلغ عن بعض حالات الحوار الفعلية من قبيل المؤتمر الذي نظمته سلطات كوسوفو بشأن الحوار بين الأديان وحماية التراث بمشاركة من ممثلي العقائد الدينية الرئيسية في كوسوفو. ويحدونا الأمل في أن تترسخ هذه المبادرات في مجتمع كوسوفو بما يسهم في تعزيز المصالحة والتفاهم المتبادل.

وفيما يخص حقوق الإنسان، فإن من الضروري اعتماد استراتيجية كوسوفو لحقوق الإنسان على وجه الاستعجال، وأن يعزز الفريق العامل المشترك المعني بالأشخاص المفقودين جهوده في حل تلك المسألة المؤلمة بالنسبة للمجتمع الكوسوفي.

وفيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان أيضا فإن الشباب هم الذين يمهدون طريق المضي قدما. وقد كان خير مثال على ذلك توقيع ٣٢ من منظمات الشباب غير الحكومية من غرب البلقان وجمهورية مولدوفا على اتفاق تعاون باسم ”نادي البلقان“ في ١٤ شباط/فبراير تُنشأ بموجبه شبكة لتنسيق المعلومات المتعلقة بمشاركة الشباب في حياة المجتمع المدني في المنطقة.

وتمثل المسائل المتعلقة بنشر النزعة الراديكالية والتطرف العنيف بين الشباب ووجود المنظمات المتطرفة تحديات حاضرة ومسائل مثيرة للشعور بالقلق الشديد. ويدل اعتماد استراتيجية من جانب سلطات كوسوفو بشأن التطرف العنيف والراديكالية على تصميم السلطات على اتباع سياسات وتنفيذ تدابير قوية لمكافحة هذه الاتجاهات السلبية والخطيرة.

ونحيط علما بملاحظة الأمين العام القائلة بأنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به لتعزيز التسامح والمصالحة بين الطوائف في كوسوفو، وضمان حماية حقوق الأقليات، وتيسير عودة الأشخاص المشردين، وضمان حقوقهم في الملكية وحماية التقاليد الدينية دون عائق أو وصم. ويحدونا الأمل في لأم جراح الماضي بأسرع ما يمكن وأن يسود السلام والتسامح والتفاهم المتبادل على نحو يسمح ببناء مستقبل أفضل نحو تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع شعوب البلقان.

وأخيرا، نشيد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على الدور الذي اضطلعت به في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو، ولتعاونها البناء مع بلغراد وبريشتينا. ونشيد أيضا بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في تحقيق الاستقرار وتطبيع الحالة في كوسوفو.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام تانين على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر وزير الخارجية داتشيتش، والسفير تشيتاكو على بيانيهما.

منذ عام ١٩٩٩ ما فتئت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تسهم إسهامات حاسمة في مساعدة شعب كوسوفو على تطوير المؤسسات الديمقراطية المتعددة الأعراق الأمة وصون سيادة القانون في البلد، فضلا عن احترام حقوق جميع مواطنيه. ونشكر الممثل الخاص تانين وجميع من سبقوه على خدمتهم وتفانيهم في ذلك الجهد. لكن ومثلما نسمع اليوم، ومثلما نجتمع كثيرا في هذه القاعة بشأن هذا الموضوع، فإنه يجب علينا أن نسلم كما نفعل كل ثلاثة أشهر، بأن ولاية البعثة قد أُنجزت إلى حد كبير. ولا علاقة البتة للحالة الأمنية في كوسوفو بسبب اجتماعنا بهذه الصورة المنتظمة، وإنما هو مسألة تتعلق بالسياسة.

ولنكن واضحين، فقد حان الوقت الآن لتخفيض وجود بعثة الأمم المتحدة في البلد إلى حد كبير. فلدينا بعض الموظفين الموهوبين جدا في هذه البعثة وتشتد الحاجة إلى مهاراتهم في بعثات أخرى. وليست ثمة حاجة إلى بقاء الجميع في كوسوفو. وفي ذلك الصدد، فإن من المناسب أن تُخفَّض ميزانية البعثة، ونرحب بطلب تخفيض ميزانيتها. ويبدو أن المجلس قد علق في الماضي وأنه واصل الانعقاد هنا كل ثلاثة أشهر دون داع، وأننا ظللنا نكرر دعوتنا إلى تمديد الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة من كل ثلاثة أشهر إلى كل ستة أشهر.

ويجري التركيز على بريشتينا وبلغراد على النحو المطلوب من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وهما الآن بحاجة إلى مضاعفة جهودهما لتطبيع العلاقات بينهما من خلال تلك المناقشات. وتكتسي القيادة المستمرة لممثلة الاتحاد الأوروبي السامية موغيريني، أهمية حاسمة في تعزيز ذلك الجهد الهام. غير أن المناقشات بدون تنفيذ لن تؤدي إلى شيء. ولما فيه مصلحة الاستقرار الإقليمي وتحقيق تطلعات كوسوفو وصربيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإننا ندعو بريشتينا وبلغراد إلى التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدتا بها خلال

محادثات الحوار، بما فيها التي تم التعهد بها في آب/أغسطس ٢٠١٥ بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة، وحرية التنقل، وإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية دون مزيد من التأخير.

ويسرنا أن نشهد التحول الديمقراطي السلمي للسلطة من رئيسة كوسوفو السابقة جهجاغا إلى الرئيس ثاتشي، ما يؤكد نضج الديمقراطية في كوسوفو. ونشيد أيضا بجمع الأصوات على النحو المطلوب في كوسوفو في الانتخابات الصربية بدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وذلك هو التعاون المطلوب حقا بين البلدين لأجل تحسين حياة السكان وحماية حقوق شعبيهما.

وقد قطعت كوسوفو خطوات كبيرة على هذا الطريق. ويمثّل التوقيع بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، وقرار المفوضية الأوروبية تأييد رفع القيود على تأشيرات الدخول إلى الدول الأعضاء فيه خطوات هائلة تشير إلى ثقة كوسوفو في الطريق نحو التكامل الأوروبي. وهذه تطورات هامة قد تكون لها أثر إيجابي على الاقتصاد وحياة السكان في كوسوفو.

وشهدنا أيضا لحظة استثنائية في نيسان/أبريل. فقد كانت مشاركة رياضيي كوسوفو في البطولات الأوروبية للجودو – وهي منافسة استضيفت في كازان، في روسيا – مصدر فخر، وخاصة عندما حازت منافسة كوسوفو للجودو مايليندا كيلميندي ميدالية ذهبية لصالح وطنها كوسوفو. وكانت تلك لحظة انتصار قوي وملهم لبلد يستحق ذلك حقا. وكان فوزها، وكذلك قرار اتحاد الرابطات الأوروبية لكرة القدم، فضلا قرار الاتحاد الدولي لكرة القدم قبول مشاركة كوسوفو في يوم الجمعة الماضي، ملهمين لشباب كوسوفو، وكلاهما من الأمثلة الرائعة على التغيير الذي حدث في البلد. فبعد سنوات من العزلة، أصبح ممكنا لرياضيي كوسوفو تحقيق أحلامهم بوصفهم ممثلين فخورين لبلدهم.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، فلا يزال يجب بذل المزيد من الجهد. فبالرغم من أن حكومة كوسوفو قد اعتمدت بعض السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو، لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل على المسائل الاقتصادية التي ما تزال تؤخر عجلة النمو في كوسوفو، بما في ذلك الفساد والبطالة. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تنفذ كوسوفو عمليات الشراء الإلكتروني وينبغي أن تكون أكثر شفافية إزاء استمرار حالات الفساد في الخدمة المدنية، وينبغي أن تصدر تعديلات تشريعية ترمي إلى ضمان عدم احتفاظ المعينين السياسيين الذين أدينوا بالفساد بمناصبهم في السلطة. ومن شأن تعزيز السياسات والإجراءات أن تؤدي إلى الحد من الفساد، وإذا تحقق ذلك في كوسوفو مثلما هو الحال في أي بلد، فإنه سيتيح مزيدا من الفرص للجميع.

ومثلما ناقشنا هنا في العديد من السياقات المختلفة، فإن التعاون في مجال إنفاذ القانون عبر الحدود يشكّل عنصرا أساسيا في أي استراتيجية قابلة للتنفيذ لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ويصح ذلك على وجه الخصوص على منطقة البلقان. وما تزال شرطة كوسوفو تبرهن على مهنيتها وقدراتها – بالتعاون مع جيرانها والمجتمع الدولي – في إنفاذ القانون، غير أنها ظلت مستبعدة لفترة طويلة جدا من المجتمع الدولي للشرطة. ومن الأهمية بمكان إدماج كوسوفو بصورة كاملة في ذلك المجتمع، بما في ذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ولا ريب أن إدماج كوسوفو في جهدنا الجماعي الرامي إلى مكافحة التهديدات المشتركة، سيعود بالكثير من الفائدة على كوسوفو نفسها. ومن شأنه أن يعود بالفائدة على منطقة البلقان بأسرها وعلينا جميعا في شتى أنحاء العالم.

وتود الولايات المتحدة أن تشكر كوسوفو مرة أخرى على إسهاماتها في الكفاح العالمي ضد الإرهاب، وجهودها المبذولة لمكافحة آفة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويشكّل عمل كوسوفو – من خلال استراتيجيتها الوطنية لمكافحة

التطرف العنيف وقانون تجريم المقاتلين الإرهابيين الأجانب – إسهاما هاما في ذلك الجهد، وهو ما يجعل الخطاب الأخير الصادر عن بعض المسؤولين في المنطقة، والقائل بأن الاعتراف بكوسوفو بمثابة اعتراف بالدولة الإسلامية في العراق والشام، خطابا هجوميا ومن شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية.

ختاما، أود أن أوجه بعض الكلمات إلى زملائي ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لم تعترف أقلية منهم بعد بكوسوفو. وتحثهم الولايات المتحدة على النظر في اتخاذ خطوات لتحسين دمج مواطني ذلك البلد الفتي في المجتمع الدولي. وهذا هو الصواب، وهو يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة كما سيخدمنا جميعاً. إن الخطوات الصغيرة، مثل الشراكة مع كوسوفو من خلال المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمنظمات الأخرى، هي في صالحنا جميعاً وستعمل أيضاً على خدمة جهودنا الجماعية من أجل تعزيز السلام والأمن.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السفير تانين، على إحاطته الإعلامية وأرحب بالنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، وبالسيدة فلورا تشيتاكو إلى المجلس.

أحاط وفد بلدي علماً بالمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2016/407) وبإحاطة الممثل الخاص بشأن التطورات في الحالة السياسية والأمنية في إقليم كوسوفو. ونرحب بالتحسينات المبلغ عنها – والتي توفر، خلافاً للتقريرين السابقين، بصيصاً من الأمل – ولكن يؤسفنا استمرار أعمال العنف وعرقلة السير السلس للحياة السياسية في بريشتينا. وفي هذا الصدد، تؤيد إسبانيا وتقرّ دعوة الأمين العام مجدداً جميع القادة السياسيين، بمن فيهم أولئك الذين هم في المعارضة، إلى أن يتصرفوا بطريقة مسؤولة ووفقاً للقانون والممارسات الجيدة للديمقراطية وسيادة القانون عند الإعراب عن مواقفهم وآرائهم السياسية.

كما استمعنا بعناية إلى التحليل المقدّم اليوم من الممثل الخاص بشأن الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. تؤيد إسبانيا بقوة العمل المهم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة وغيرها من البعثات الدولية العاملة في كوسوفو. ونثني على إيلاء الممثل الخاص اهتماماً خاصاً، في سياق ولايته، بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز التعايش بين مختلف الطوائف في كوسوفو. وترى إسبانيا أن هذه الجوانب الثلاثة حاسمة ولا غنى عنها إذا أردنا إحراز تقدم صوب المصالحة الحقيقية وفقاً للقيم الديمقراطية والأوروبية. وإزاء تلك الخلفية، ندعو جميع الأطراف إلى الحفاظ على الروح البناءة والتعاون الكافي مع البعثة والممثل الخاص للأمين العام لدى اضطلاعهما بعملهما.

ومن الضروري أيضاً أن يتم إحراز تقدم في الحوار الرفيع المستوى الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وأود أن أؤكد مجدداً دعم إسبانيا للحوار، وهو ما يتسق مع الروح البناءة التي اتبعها بلدي باستمرار، دون المساس بموقفنا المبدئي. ونأسف لعدم إحراز تقدم في الأشهر الأخيرة على الصعيدين السياسي والتقني. ويجب تعزيز الثقة بين الطرفين واستئناف الحوار البنّاء والملتزم بشأن مسائل محددة. ولا يمكننا أن نغفل عن حقيقة أن هذه العملية كانت تهدف إلى إيجاد استجابات ملائمة وفعالة والتي من شأنها، بمعزل عن الاعتبارات الأخرى، أن تعزز وتلبي توقعات ورغبات واحتياجات جميع سكان كوسوفو.

ولذلك فإنني أختتم بدعوة الطرفين إلى استئناف تعاونهما دون مزيد من التأخير – في سلوكهما وممارساتهما وليس في الكلام وحسب – مع عملية بروكسل، التي لا بديل لها. ويجب أن تكون الخطوة الأولى لتحقيق هذه الغاية هي تنفيذ الاتفاقات المبرمة حتى الآن برمتها ودون شروط مسبقة، مع

إيلاء اهتمام خاص للإنشاء الفعال لرابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أرحب بعودة الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد ظاهر تانين، إلى المجلس. وأشكره على إحاطته الإعلامية.

كما أشكر النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، والسيدة فلورا تشيتاكو على بيانيهما الهامين.

لقد قدم لنا الممثل الخاص أحدث التحليلات للحالة الراهنة في كوسوفو، التي، في رأينا، ما زالت تفتقر إلى التحسين. وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية، لا تزال المنطقة تواجه نفس المشاكل والتحديات التي ناقشها المجلس في شباط/فبراير الماضي. إن المشهد السياسي الداخلي في كوسوفو يشوبه العنف. ومن المخيب جداً للآمال أن أعمال برلمان كوسوفو يجري تعطيلها بلا انقطاع، بما في ذلك عن طريق إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع من بعض النواب. ونشعر بالقلق أيضاً إزاء العنف في الشوارع، مع استهداف ممتلكات مؤسسات كوسوفو بالتهديدات والتخريب. وأشدد على أن أعمال العنف بأي شكل من الأشكال لا تزال وسيلة غير مقبولة للتعبير عن الآراء السياسية.

وتشعر أوكرانيا بالقلق من أن التوترات السياسية قد تؤثر سلباً على التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات الرئيسية بين بلغراد وبريشتينا. ومن بين المسائل التي تتطلب اهتماماً عاجلاً، نود أن نشدد على عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة من جانب مؤسسات كوسوفو لإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو؛ والمشاكل التي تواجهها السيارات المسجلة لدى وزارة الشؤون الداخلية الصربية عند نقاط العبور؛ وتنفيذ الاتفاق المتعلق بالتأمين على السيارات، وما إلى ذلك.

وإننا نحث بلغراد وبريشتينا على مضاعفة جهودهما للوفاء بأحكام الاتفاقات المبرمة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ و ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥. ويحدونا الأمل في أن يستمع المجلس، في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، إلى مزيد من الأخبار الإيجابية بشأن تنفيذها، ومنها على سبيل المثال التقدم الذي أحرزته بلغراد وبريشتينا في الآونة الأخيرة في مجال الاعتراف المتبادل بالشهادات الدراسية.

وتؤيد أوكرانيا تأييداً كاملاً الحوار الرفيع المستوى والتقني بين بلغراد وبريشتينا الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، نحيي التزام الطرفين المعبر عنه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بمواصلة تطبيع علاقاتهما والتركيز على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وفي رأينا، ينبغي أن يواصل الحوار في بروكسل تأدية دور محوري. كما نأمل أن يصبح بدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو في ١ نيسان/أبريل عاملاً آخر من عوامل زيادة استقرار الحالة وتعزيز تحسين الأجواء في المحادثات بين بلغراد وبريشتينا.

ومن المجالات الهامة الأخرى التي تشتد الحاجة إلى النجاح فيها تعزيز المزيد من التسامح والمصالحة بين الطوائف في كوسوفو، فضلاً عن حماية حقوق الأقليات وتيسير عودة المشردين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالاعتداءات المستمرة على التراث الثقافي والديني للطوائف من غير الأغلبية، والتي يمكن أن تزيد من تسميم العلاقات فيما بين المجموعات العرقية. إن أوكرانيا مقتنعة بأن حل هذه المشاكل سيشجع على المزيد من الاستقرار السياسي في كوسوفو.

وأخيراً، أود أن أدلي ببعض التعليقات بشأن عمل البعثة. إن دعم المجلس للبعثة، فضلاً عن قوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووجود الاتحاد الأوروبي في كوسوفو أمر

يكتسي أهمية خاصة في هذه المرحلة. وإن عملها والمساعدة التي تقدمها إلى مؤسسات كوسوفو والمجتمعات المحلية لا يزال ضرورياً للاستقرار السياسي والمصالحة بين الطوائف. وينبغي أن تركز أولويات البعثة في الفترة المقبلة على تعزيز السلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو. وثمة مهمة أخرى هي رصد عملية تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين بلغراد وبريشتينا، ولا سيما في سياق إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بالسفير ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، في مجلس الأمن، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الثاقبة. ونرحب أيضاً بالسيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا وبالسفيرة فلورا تشيتاكو.

وأهنئ بحرارة السيد هاشم تقي على انتخابه وتنصيبه كرئيس لجمهورية كوسوفو. لقد أجريت الانتخابات وفقا للإجراءات الديمقراطية وشكلت خطوة هامة صوب بلوغ الديمقراطية الكاملة في كوسوفو.

انقضت سبعة عشر سنة على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأذكر أن البعثة في عام ١٩٩٩ كانت هيئة الإدارة الوحيدة في كوسوفو، إدارة مؤقتة فعلا بالمعنى الدقيق للكلمة. كانت كوسوفو وطنا وشعبا مدمرا بدون هيكل إداري. الآن وإذ لكوسوفو دستورها وحكومتها وجمعيتها الوطنية الخاصة بها، فإن مسؤولية البعثة قد تغيرت تبعا لذلك، وينبغي إعادة النظر في دورها. ويجب بالتالي أن يكون عمل وتشكيل البعثة وتخصيص الموارد لها مختلفا. على ماذا ينبغي إذن أن ينصب تركيز البعثة الحالي؟

أولا، ينبغي أن ينصب تركيز البعثة على تعزيز المصالحة بين مختلف المجموعات العرقية من أجل الحيلولة دون زعزعة الاستقرار غير المرغوب فيها في منطقة البلقان. وفي هذا الصدد، يجب أن تواصل السلطات الصربية والكوسوفية الانخراط في الحوار وتطبيع العلاقات بينهما، بروح من التسامح والمصلحة المشتركة.

ثانيا، هناك مخاطر أخرى، بما في ذلك تسلل التطرف العنيف والتدفق المستمر للأسلحة الصغيرة. هذه العناصر تحفز أو تفاقم من أي خصومات موجودة لتتحول إلى عنف، يمكن أن ينتشر إلى المنطقة. هذه هي المشاكل التي يجب على البعثة أن تعالجها باعتبارها مسألة ذات أولوية.

ظلت البعثة تضطلع بدور هام في التعامل مع هذه الأولويات. لكن في الوقت نفسه، إن أفرط المجتمع الدولي في تدليل كوسوفو، فإنه قد يعرقل قدرة كوسوفو على الوقوف على قدميها. صحيح أن الديمقراطية لم ترسخ بعد بشكل كامل في كوسوفو وأن اقتصاد كوسوفو لا يزال ضعيفا. إلا أنه بغية تحقيق الاستقرار والازدهار المستدامين في كوسوفو فإن أخذ كوسوفو بزمام الأمور أمر حيوي الأهمية. دعونا نثق في شعب كوسوفو، المؤهل على نحو جيد والمجهز تجهيزا جيدا لرسم مستقبله.

وفي الختام، أتمنى للسفير تانين كل النجاح في عمله الهام، وأؤكد له دعم اليابان القوي له ولبعثته.

السيد بارو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تود السنغال أن تهنئ السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على الجودة العالية للتقرير الذي عرض علينا للتو (S/2016/407). كما نرحب بيننا بالسيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، والسيدة فلورا شيتاكو من كوسوفو.

يرحب وفدي بحقيقة أن الحالة في كوسوفو ظلت مستقرة بوجه عام رغم الجو المتوتر، كما وصفه الممثل الخاص للأمين العام في تقريره، الذي أحاط بتعيين الرئيس الجديد، السيد

هاشم تقي. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنتمنى للسيد تقي كل النجاح في منصبه الجديد وللإشادة بسلفه، السيدة عاطفة يحيى آغا، على قيادتها وجهودها لتعزيز السلام والتنمية.

وترحب السنغال بالحوار الجاري بين بريشتينا وبلغراد، كما تجلى في الاجتماع الذي عقد للتو في بروكسل بين البلدين. وبشكل أكثر تحديدا، يود بلدي أن يرحب بتجديد الإعراب عن التزام الرئيس ورئيس الوزراء الجديدين بعملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا التي يجرى الاضطلاع بها برعاية الاتحاد الأوروبي، وبالتنفيذ الشامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي الطرفين إلى مواصلة الحوار على أرفع المستويات تحت رعاية الاتحاد الأوروبي وتشجيع الشركاء المعنيين والبلدان والشركاء ذوي الصلة على مواصلة استخدام نفوذهم لدعم المفاوضات.

وإذ انتهت العملية الانتخابية الآن، نعتقد أن الوقت قد حان لبث روح جديدة في المباحثات بين بلغراد وبريشتينا بغية طي صفحة في تاريخ كلا البلدين بشكل نهائي. أما بعد، يسرني أن أتمكن من الترحيب بالاتفاقين اللذين وقعتهما حكومة كوسوفو في آب/أغسطس ٢٠١٥، أحدهما مع صربيا، بشأن إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، والثاني، مع الجبل الأسود، بشأن ترسيم الحدود بين البلدين.

إن إبرام خطة من ثلاث مراحل بين غرفتي التجارة في بلغراد وبريشتينا بهدف مواءمة الشهادات البيطرية وحل المسائل الفنية التي تعوق التجارة عبر الحدود يستحق منا أيضا الثناء، على نحو ما يستحق توقيع ممثلي القوات المسلحة الصربية وقوة كوسوفو على اتفاق بشأن الرفع الكامل لمنطقة الأمن الجوي.

ونحن نشجع الطرفين بقوة على مواصلة السير على هذا الدرب وتكثيف الحوار بشأن الإدارة المشتركة للمعابر، ونحث أصحاب المصلحة على إحراز المزيد من التقدم نحو السلام والتنمية، بوسائل منها تعزيز تنفيذ الاتفاقات المبرمة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ في شمال كوسوفو.

وفيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون، فإن وفد بلدي يرحب بالإعلان عن البدء الوشيك لأعمال الدوائر المتخصصة، وهي مؤسسة كوسوفية سيكون مقرها في هولندا، وتتألف من قضاة دوليين مع ولاية رئيسية تتمثل في محاكمة المسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة سواء أثناء الصراع في كوسوفو أو فور انتهائه.

ومن نفس المنطلق، نرى من الحيوي استمرار بذل الجهود في مجال التعاون والتنسيق بين الطرفين، بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بغية تيسير عودة المشردين أو، إذا تعذر ذلك، بغية العمل من أجل إيجاد حلول دائمة في هذا الصدد.

وتؤيد السنغال بلا تحفظ البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز الثقة على مستوى المجتمع المحلي من خلال حماية التراث الثقافي، ونوصي بتعزيز أوجه التآزر، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون في مجال تبادل المعلومات من أجل المساعدة على تسوية المسائل المتصلة بالأشخاص المفقودين.

وفي الختام، يود وفد بلدي مرة أخرى أن يشيد بالسيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام، على قيادته الحكيمة للبعثة، ونرحب بإنجازات قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبالطبع، الاتحاد الأوروبي، وكلهم أصحاب مصلحة رئيسيين مشاركين في عملية تعزيز السلام والتقدم في كوسوفو.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيد تانين، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. وترحب الصين بمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، وتشكره على بيانه. وقد استمعنا باهتمام أيضاً إلى ملاحظات السيدة فلورا تشيتاكو.

إن الصين تحترم سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، ونحن نتفهم مخاوفها المشروعة بشأن مسألة كوسوفو. ونرى أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو الأساس القانوني لحل هذه المسألة. وإذ نقوم بذلك، من الحيوي أن نتقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن ندخل في حوار ومفاوضات في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، من أجل التوصل إلى تسوية توافقية تكون مقبولة لجميع الأطراف.

لقد ظلت الحالة الأمنية مستقرة بوجه عام في الآونة الأخيرة، ولكن لا تزال كوسوفو تواجه تعقيدات وأشكالا من عدم التيقن. وتشيد الصين بالجهود التي تبذلها حكومة صربيا للتوصل إلى حل سياسي لهذه المسألة، وترحب بأن الحوار السياسي الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا قد حقق تقدما، وأنه يجري تنفيذ الاتفاقات القائمة. ونحن نؤيد الجهود المستمرة التي يبذلها كلا الطرفين من أجل الحفاظ على حوار عملي وبناء، وتوفير الحماية الفعالة للحقوق المشروعة لجميع المجموعات العرقية في كوسوفو، والعمل في سبيل تعزيز المصالحة الوطنية. ونأمل أن تمتنع الأطراف عن اتخاذ أي إجراءات قد تزيد من حدة الوضع أو تؤدي إلى تعقيده، وأن تستمر في البحث عن حل دائم لمسألة كوسوفو من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلقان وفي أوروبا ككل.

وتثني الصين على العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة تحت قيادة الممثل الخاص تانين. ونؤيد جهودها المستمرة للاضطلاع بالولاية المسندة إليها من قبل مجلس الأمن، ونأمل أن تُحسن الكيانات الدولية الموجودة في كوسوفو، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وقوة كوسوفو، التنسيق في ما بينها بغية الاضطلاع بدور إيجابي وبناء في التوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة كوسوفو.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد ظاهر تانين والبيان الذي أدلى به النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش. كما نرحب بحضور السيدة فلورا تشيتاكو.

تؤكد فنزويلا مجددا على أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يظل الأساس القانوني الدولي المنطبق للتوصل إلى تسوية شاملة في إطار المفاوضات السياسية بشأن مسألة كوسوفو. وقد أعدنا التأكيد في مناسبات عديدة على ضرورة الالتزام الصارم بالقانون الدولي فيما يتعلق بإيجاد تسويات سلمية للمنازعات وعدم التدخل واحترام سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية ووحدتها واستقلالها السياسي.

ولا يزال الدعم من الأمم المتحدة يكتسي أهمية كبيرة في كوسوفو، ولا سيما من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بغية تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان – وهي جهود تكملها قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي، استنادا إلى ولاياتها، أن تواصل الاضطلاع بدور استباقي ومتوازن ومحايد وتكميلي في الحوار المباشر، بغية تعزيز التوصل إلى حل دائم ومستدام ومنصف ومقبول للأطراف لمسألة كوسوفو.

ولئن كان تقرير الأمين العام (S/2016/407) يشير إلى أن الوضع الأمني بقي مستقرا في الأشهر الأخيرة، فإننا نشعر بالقلق إزاء أعمال العنف التي تقوم بها المعارضة في برلمان كوسوفو، والتي تعرقل التنفيذ الفعال للاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة

لتطبيع العلاقات المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ويساورنا القلق أيضا إزاء الصعوبات التي يواجهها الصرب في ما يتعلق بحق العودة. ونظرا لتلك الحالة، فإن رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو لم تُنشأ بعد في شمال كوسوفو. لذلك، ومن بين أمور أخرى، فإننا نحث السلطات في ذلك الإقليم على العمل بحزم من أجل تحقيق هذا الهدف على النحو الذي تم التفاق عليه في بروكسل على أعلى مستوى. وفي هذا السياق، نكرر التأكيد على أن العنف ليس هو السبيل إلى تحقيق السلام والاستقرار. ويحدونا الأمل في أن تدعم السلطة المنتخبة حديثا في إقليم كوسوفو عملية التطبيع المتفق عليها في عام ٢٠١٣ في جو من الحوار والتفاهم المتبادل. والآن أكثر من أي وقت مضى، من الضروري أن تعقد اجتماعات على أعلى مستوى بين بريشتينا وبلغراد.

وفيما يتعلق بالمناقشات المنتظمة التي ييسرها الاتحاد الأوروبي بشأن الجوانب التقنية، فنحن نرحب بالتوصل إلى اتفاق على طرائق تنفيذ اتفاق عام ٢٠١١ بشأن الاعتراف المتبادل بشهادات التدريس والذي ستتولى بموجبه رابطة الجامعات الأوروبية التصديق على الشهادات. ويشكل التعليم أداة أساسية نحو غرس قيم ومبادئ ثقافة السلام.

وعلاوة على ذلك، فإننا نأسف لعدم إحراز تقدم في إدماج القضاة والمدعين العامين من الصرب في النظام القضائي لكوسوفو وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ونحث على القيام بجهود إضافية لتيسير إبرام المزيد من الاتفاقات في المجالات المختلفة التي يمكن أن تحظى بالدعم على أعلى مستوى سياسي، بهدف التنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة عام ٢٠١٣.

ولا تزال مسألة تسليط الضوء على حالة الأشخاص الذين فقدوا أثناء الحرب تمثل أولوية. وفي هذا الصدد، نشجع الأطراف المهتمة على تكثيف العمل المشترك بشأن هذه المسألة، ونرحب بعقد الاجتماع الثاني والأربعين للفريق العامل المشترك المعني بالمفقودين، بمشاركة بريشتينا وبلغراد. وننوه أيضا بإنشاء لجنة التحقق والاعتراف بمركز ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات باعتبارهم ضحايا مدنيين، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وفيما يتعلق بالتراث الثقافي والديني، نشدد على ضرورة قيام الأطراف بالعمل معا لتوفير الحماية الفعالة للتراث الثقافي الهام لمختلف الطوائف في كوسوفو. وفي هذا الصدد، نرى أن الجهود الجارية التي تبذلها الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وسلطات كوسوفو لاستئناف اجتماعات مجلس التنفيذ والرصد، التي علقت منذ عام ٢٠١٥، تمثل بادرة إيجابية.

وفي إطار مكافحة الإفلات من العقاب، يتضمن التقدم المحرز التصديق على الاتفاق مع حكومة هولندا لاستضافة الدوائر المتخصصة للتحقيق في مزاعم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أثناء النزاع المسلح في كوسوفو. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى مواصلة العمل حتى يتسنى للدوائر بدء عملها في أقرب وقت ممكن. وسيسهم تطبيق العدالة في هذه الحالات بموجب الإجراءات القانونية الواجبة في تحقيق المصالحة والسلام بين جميع الأطراف.

وفي سياق مكافحة الإرهاب، نود أن نبرز جهود سلطات إقليم كوسوفو في مواصلة تنفيذ تدابير مكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من أجل منع تجنيد مواطني الإقليم من جانب الإرهابيين في إطار الاستراتيجية الخمسية التي اعتمدت بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء المعلومات بشأن ارتفاع عدد المواطنين الذين انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وما زلنا مقتنعين بأن مكافحة الإرهاب يجب أن تقترن، في جملة أمور، بوضع استراتيجيات فعالة لمكافحة الإقصاء الاجتماعي والفقر والعنف وأيديولوجيات التعصب بغية منع

التطرف، ولا سيما تطرف الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نقوم بعملنا من أجل التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تحظر تمويل هذه الجماعات وتدريبها ونقل الأسلحة إليها.

ختاماً، فإننا نحث الأطراف مرة أخرى على مضاعفة جهودها في السعي إلى إيجاد حل سياسي عادل ودائم وسلمي في إطار القانون الدولي، ومع الامتثال الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاق بروكسل لعام ٢٠١٣.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بالنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، وبالسفيرة فلورا تشيتاكو، ممثلة كوسوفو، مرة أخرى في نيويورك، ونشكرهما على بيانيهما. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، السيد ظاهر تانين، على إحاطته الإعلامية الثاقبة.

ويرحب وفد بلدي بانتخاب السيد هاشم ثاتشي رئيسا جديدا لكوسوفو. ونثني على رسالته بشأن تطبيع العلاقات مع صربيا، وكذلك على أولوياته التي تشمل تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الراديكالية والتطرف العنيف في كوسوفو. ونأمل أن نرى تحت قيادته تركيزا متواصلا في كوسوفو على تحقيق المصالحة والوحدة والإصلاحات الاجتماعية والسياسية والتنمية الاقتصادية. ونود أيضا أن نشيد بالرئيسة السابقة عاطفة يحيى آغا على قيادتها وإسهامها الكبير في بناء الدولة في كوسوفو خلال السنوات الخمس الماضية.

تشعر ماليزيا بالقلق إزاء الاحتجاجات العنيفة، التي أشار إليها السيد تانين، من جانب أحزاب المعارضة ومؤيديها فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية وتنفيذ الاتفاقات الموقعة بين بريشتينا وبلغراد من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ونكرر دعواتنا للأطراف المعنية في كوسوفو إلى وقف أعمال العنف والترهيب والتصريحات المؤججة للمشاعر، وإلى حل مظالمها من خلال القنوات الديمقراطية والحوار والمشاركة. ويحدونا الأمل في أنه، في ظل القيادة الجديدة، سيواصل زعماء كوسوفو المشاركة في حوار شامل للجميع لمعالجة شواغل السكان.

وندرك تطلع كوسوفو إلى التكامل الأوروبي ونرحب بالتطور الأخير لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك نقل كوسوفو إلى قائمة الإعفاء من التأشيرات في منطقة شنغن وبدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي. وندعو قادة كوسوفو إلى المثابرة في تنفيذ الاتفاق والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في كوسوفو وفي المنطقة.

كما تحيط ماليزيا علما بالتقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ استراتيجية كوسوفو الخمسية لمكافحة التطرف العنيف والراديكالية.

وفيما يتعلق بكفالة العدالة والمساءلة، فإننا نشيد بالتصديق على اتفاق البلد المضيف بين كوسوفو وهولندا بشأن الدوائر المتخصصة لكوسوفو لمحاكمة المتهمين في الجرائم التي يزعم ارتكابها أثناء الصراع في كوسوفو في الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠.

وترحب ماليزيا أيضا بإنشاء لجنة حكومية وتحديد إجراءات للتحقق والاعتراف بمركز ضحايا العنف الجنسي المتصل بالصراع بوصفهم ضحايا مدنيين، وذلك بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وهذه تطورات قد تأخرت كثيرا لضمان العدالة لضحايا العنف الجنسي أثناء الصراع في كوسوفو.

وفيما يتعلق باتفاق بروكسل التاريخي لعام ٢٠١٣ بين بلغراد وبريشتينا، نود أن نرى مزيدا من التحرك صوب تنفيذه، بما في ذلك إدماج الجهاز القضائي وإنشاء رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو.

ونؤكد من جديد ضرورة تنفيذ الالتزامات المعلقة بروح من الحوار والتعاون والمشاركة البناءة من أجل بناء الثقة بين بريشتينا

وبلغراد. وبناء على ذلك، نرحب بالإشارات الإيجابية الصادرة عن الجانبين والتزامهما على أعلى مستوى في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أنضم إلى زملائي الآخرين في إعادة تأكيد الدعم لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تواصل القيام بدور رئيسي في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو. ونشيد أيضا بقيادة الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، وبالدور الهام الذي تؤديه بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو في ضمان السلام والأمن وسيادة القانون في كوسوفو.

السيدة شوالجر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بالنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، وبالسفيرة فلورا تشيتاكو في مجلس الأمن اليوم، وأشكر الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، السيد ظاهر تانين، على إحاطته الإعلامية.

لقد أكدت القيادة السياسية في كل من صربيا وكوسوفو التزامها بمواصلة تطبيع العلاقات. ونحن نشجع عزم الجانبين المستمر على كفالة مواصلة إحراز تقدم في جدول الأعمال الهام هذا. وللقيام بذلك، سيكون من الضروري أن ينفذ كلا الجانبين الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن، بما في ذلك ما يتعلق منها بالبلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. ويحدونا الأمل في أن يستمر الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي في تعزيز عملية تطبيع العلاقات، وأن يتمكن الجانبان من إظهار الإرادة السياسية اللازمة والتحلي بالمرونة المطلوبة على طاولة المفاوضات ليتسنى إحراز تقدم. ويمكن للمناقشات التقنية الجارية في بروكسل أن تدعم عملية بناء تفاهمات مشتركة ومصالح مشتركة.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية في كوسوفو، فإننا نشعر بالقلق إزاء سلسلة حوادث العنف والإخلال بالنظام التي شهدها برلمان كوسوفو مؤخرا. وكما ورد في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فإن أعمال العنف، بأي شكل من الأشكال، تظل وسيلة غير مقبولة للتعبير عن الآراء السياسية. وعندما ينخرط الممثلون المنتخبون في هذه الأفعال، فإنهم يضربون مثالا سيئا للآخرين ويخاطرون بتقويض المؤسسات الديمقراطية على نحو خطير. وهذه الحوادث تقوض أيضا جهود المصالحة. ونرحب بالجهود الجارية لتشجيع بناء مجتمع أكثر سلاما وتسامحا في كوسوفو، من قبيل المؤتمر الذي عقدته مؤخرا حكومة كوسوفو بشأن الحوار بين الأديان وحماية التراث، باعتباره من أدوات المصالحة ومكافحة التطرف الديني. ومن المهم ألا تحول مساعي أقلية تهدف إلى الإخلال بالنظام دون إحراز مزيد من التقدم نحو المصالحة أو أن تقوض التقدم المحرز.

وثمة جانب هام آخر من جوانب المصالحة وهو مواجهة الماضي بغية تمكين المجتمع من المضي قدما معا. ونرحب بإحراز مزيد من التقدم في إنشاء محكمة متخصصة للنظر في الادعاءات الناشئة عن فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تصديق كوسوفو على اتفاق المقر مع هولندا. ويحدونا الأمل في أن يتسنى الانتهاء من الأعمال التحضيرية المتبقية بسرعة حتى تتمكن المحكمة من بدء عملها في أقرب وقت ممكن.

وكما ذكر آخرون، فإننا نحث أيضا على إحراز مزيد من التقدم بشأن مسائل سيادة القانون، بما في ذلك ضمان احترام استقلالية السلطة القضائية وقابليتها للمساءلة وتعيين قضاة ومدعين عامين من القضاء الصربي في النظام القانوني لكوسوفو.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أرحب بالدور الإيجابي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة. ونكرر رأينا بأنه ينبغي للمجلس أن يعتمد نهجا أكثر مرونة في الكيفية التي ينظر بها في هذا البند

من بنود جدول الأعمال، مع الأخذ في الاعتبار عدد القضايا الملحة الأخرى التي يناضل المجلس لمعالجتها.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بحضور النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش. ونحن نؤيده في ملاحظاته. ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، السيد ظاهر تانين، على إحاطته الإعلامية بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. واستمعنا بعناية شديدة أيضاً إلى البيان الذي أدلت به السيدة فلورا تشيتاكو.

وبالنظر إلى مسار المناقشة، أود أن أبدي عددا من الملاحظات. أولا وقبل كل شيء، إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) كان ولا يزال المنبر الوحيد لتسوية الحالة في كوسوفو. وليس من حق أحد أن ينقح هذا القرار من جانب واحد. إن قرارات مجلس الأمن لا يمكن تعديلها إلا بمعرفة المجلس ذاته. ثانيا، لقد قيل الكثير عن الحاجة إلى الاعتراف والحاجة إلى الحقيقة. وأنا أتفق مع ذلك. وصحيح أنه، لكي نحل المسائل الشديدة التعقيد في كوسوفو، فإن من الضروري الاعتراف بها ومن الضروري الحديث عنها بصدق.

علينا ألا نظل صامتين إزاء التحديات الحقيقية في الإقليم. للأسف، لم يتم تكريس الجزء الرئيسي من مناقشة اليوم لهذه المشاكل ومسائل الاستقرار في منطقة البلقان، ولكن بدلاً عن ذلك للمسائل التقنية والتنظيمية. ومع ذلك، فإن الحالة في الإقليم هي إحدى حالات الأزمات المستمرة والشكوك القانونية. ويظل الوضع السياسي غير مستقر. إن النزاع مع المعارضة في كوسوفو – التي تطالب برفض الاتفاق بشأن رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو وإعادة النظر في الحدود مع الجبل الأسود – يتحول إلى نزاع بربري بصورة متزايدة. فبدلا من أن تدافع المعارضة عن موقفها من خلال الحوار، قررت اللجوء إلى استعمال العنف.

إن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا هو آلية من أجل تطبيع الحالة في الإقليم، ومع ذلك، فمنذ آب/أغسطس ٢٠١٥، لم يحرز أي تقدم. إن المسألة العالقة الرئيسية هي إنشاء رابطة/جمعية للبلدات ذات الأغلبية الصربية. والسبب في ذلك هو إهمال ألبان كوسوفو لالتزاماتهم ومحاولاتهم تنقيحها صورة انفرادية، مع الموافقة الصامتة لوسطاء الاتحاد الأوروبي، للأسف. ويحدونا الأمل في أن تبدأ المحكمة المتخصصة التي أنشئت للتحقيق في الجرائم التي ارتكبها مقاتلو جيش تحرير كوسوفو عملها في أقرب وقت ممكن، وألا تستأنف الأساليب الفاشلة السابقة لعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ونحن مقتنعون بأنه يجب معاقبة المجرمين، بغض النظر عن المناصب التي يشغلونها حاليا. فالوقت يمر. ويبدو أن هناك بالفعل مشاكل تتعلق بالشهود المحتملين. فعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل، قتل بدري كوري وهو مقاتل سابق في جيش تحرير كوسوفو. والدافع المعقول الوحيد لهذه الجريمة هو أنه على ما يبدو كان من الممكن أن يدلي بشهادة للادعاء العام. ونلاحظ استمرار الثغرات والمشاكل فيما يتعلق بسيادة القانون في الإقليم. ولدينا شكوك جدية حول نزاهة القضاء، وفعالية عمل القضاة والمدعين العامين ويساورنا القلق إزاء ارتفاع مستوى الفساد وانتهاك حرية الصحافة والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات. هذه المشاكل تحتاج إلى معالجة.

وتظل حالة صرب كوسوفو صعبة للغاية. فلا تزال هناك حالات عنف بدني ضدهم. ففي كانون الثاني/يناير، دنس المشاركون في مظاهرة ضد الحكومة في بريشتينا كنيسة المسيح المخلص التي لم ينته العمل فيها في تلك المدينة. ولم تتدخل شرطة كوسوفو. كما أشير إلى الكتابة على الجدران في الكاتدرائية في بريشتينا التي تمدح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

ما معنى ذلك؟ وهناك مشاكل أخرى أيضا. فقد أصبحت الأديرة والكنائس والمقابر الصربية مرة أخرى هدفا للانتهاكات والتدنيس. ويجب أن يزيد الوجود الدولي جهوده لحماية التراث الثقافي والديني الصربي. لقد قيل الكثير عن المتطلبات الدولية والوجود الدولي. وهذ ه متطلبات دولية ونحتاج إلى تنفيذها، وهي ليس شعارات مجردة فحسب.

وهناك مشاكل أخرى أيضا. فقد كانت هناك محاولات واضحة من جانب سلطات كوسوفو لامتلاك مجمع تربتشا للتعدين، وصاحب أكبر مصلحة فيها هي مؤسسة صربيا للتنمية التي هي صاحب عمل رئيسي لصرب كوسوفو في الشمال. وهناك أيضا مشاكل كبيرة بخصوص الممتلكات الصربية في كوسوفو. فقد تم التعدي على حوالي ٣٠ ٠٠٠ وحدة عقارية مملوكة للصرب. وهذه مشكلة قديمة لم تحل. وهناك مثال جيد على هذا وهو دير فيسوكي ديتشاني المتنافس على ملكيته. لقد طالبنا بأن تحل هذه المشاكل لمدة طويلة في هذه القاعة. وهذه مطالب ومتطلبات دولية.

إن معدل عودة اللاجئين والمشردين داخليا بطئ جدا. وعلاوة على ذلك، وكما نرى الأمر، فإن ألبان كوسوفو مهتمون جداً بالذهاب إلى أوروبا الغربية بسبب الحالة الاجتماعية والاقتصادية البالغة الصعوبة في الإقليم. ونود أن نشير إلى أنه، بسبب ضعف إنفاذ القانون والحالة الأمنية بشكل عام، فإن الإقليم ككل يتعرض لخطر أن يصبح منطقة رمادية وسط أوروبا تستخدم كمركز للاجئين ونقطة عبور، ليس فقط لممثلي الجريمة المنظمة، بل أيضا للإسلاميين المتطرفين. ومن الواضح أن كل هذا يؤدي إلى استخدام أراضي الإقليم من قبل المتطرفين لأغراض التجنيد والتدريب.

وفيما يتعلق بالعبارات المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية على الكنائس التي ذكرتها، فإنها علامة واضحة على ميول خطير جدا وسط السكان المحليين. إن كوسوفو رائدة في أوروبا من حيث نسبة عدد المقاتلين المنخرطين في صفوف تنظيم الدولة إلى عدد السكان، حيث إن عدد سكان الإقليم أقل من ٢ مليون نسمة. وهذه مشكلة لا تؤثر فقط على الأمن في البلقان، بل على أوروبا ككل. وهي تحتاج إلى قدر أكبر من الاهتمام. وسوف نرى كيف يؤثر السفر المتوقع إلى أوروبا من غير تأشيرة على تدفقات الهجرة إلى أوروبا. ونعتقد أن تسوية الحالة ليس تجاهلا للمشاكل، بل بالأحرى لحث بريشتينا على التنفيذ الفوري لالتزاماتها، بما في ذلك أولا وقبل كل شيء إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. وسيكون هذا اختبارا حقيقيا على استعدادهم لاحترام استقلال الأقليات وكفالة أمنهم.

فالأمر لا يتعلق بمجرد الهتاف بالشعارات، بل باتخاذ خطوات ملموسة وكفالة الأمن والوفاء بالالتزامات المقطوعة في إطار الحوار بين بريشتينا وبلغراد.والمزيد من التأخير سيؤدي إلى تدهور الحالة في كوسوفو وما حولها. كما نعتقد أنه من غير المجدي السعي إلى تعزيز عضوية كوسوفو في المنظمات الدولية، التي ظللنا نشهد المزيد والمزيد منه في الآونة الأخيرة. ويبقى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ساري المفعول. وبالنظر إلى الظروف الحالية غير المستقرة، من الواضح أن من الأهمية بمكان الإبقاء على وجود الأمم المتحدة في كوسوفو، من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ويجب أن تزود البعثة بجميع الموارد المالية والبشرية اللازمة للاضطلاع بولايتها.

وقد أظهرت مناقشة اليوم كيفحسن توقيت هذه المسألة. ومن المهم جدا أيضا مواصلة متابعة الحالة عن كثب. فالبيانات التي تتعارض مع هذه الحاجة أيضا منافية للواقع. وفي ذلك الصدد، نقول إن النداءات التي قدمت اليوم للخفض الجذري والإنهاء التدريجي للبعثة أو حتى إعادة صياغة ولايتها لا مبرر لها. وينص تقرير الأمين العام (S/2016/407) بوضوح على وجود قدر هائل من العمل الذي يتعين إنجازه في سبيل بناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في كوسوفو.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في الترحيب بعودة الممثل الخاص تانين إلى نيويورك. وأشكره على عرضه تقرير الأمين العام (S/2016/407) وعلى إحاطته الإعلامية اليوم. كما أرحب بالنائب الأول لرئيس الوزراء داتشيتش والسفيرة تشيتاكو في المجلس، وأشكرهما على بيانيهما.

لقد مرت أقل من ثلاثة أشهر منذ آخر مرة ناقشنا فيها كوسوفو في هذه القاعة (انظر S/PV.7637)، ولكن في غضون تلك الفترة الزمنية القصيرة ظللنا نشهد تقدما مرحبا به في كوسوفو. نعم، ما زالت هناك تحديات واضحة، ولكن القرار بالترحيب بكوسوفو في اتحاد رابطات كرة القدم الأوروبية والاتحاد الدولي لكرة القدم في الأسبوع الماضي يظهر أن هنالك ثقة متنامية في كوسوفو فيما بين أوساط المجتمع الدولي.

ويقع العبء الآن على سلطات كوسوفو لاغتنام هذا الزخم للتصدي للتحديات المقبلة.

وللقيام بذلك سيتعين عليهم التخلّص من سياسات التشرذم والانقسام التي اتسم بها جزء من الفترة المشمولة بهذا التقرير. فلا مكان للاحتجاجات العنيفة والاضطرابات العنيفة في الأعمال البرلمانية في أي ديمقراطية، في أي جزء من العالم. ولذلك، فإننا نرحب بالالتزام العلني للرئيس الجديد، هاشم ثاتشي، بالحوار والتواصل مع الأقليات والتقريب فيما بين الطوائف. ويحدونا الأمل في أن يحقق ذلك الالتزام تقدماً حقيقياً في تلك المجالات. وتتطلع المملكة المتحدة إلى جعل جميع الزعماء السياسيين في كوسوفو يتعهدون بذلك.

وهذه هي بالضبط اللحظة المناسبة لتتوحد كوسوفو من أجل معالجة المسائل الكبرى اليوم، مثل الجريمة المنظمة والفساد والمسائل المتعلقة بسيادة القانون. إن التعجيل بالتصديق على اتفاق الدولة المضيفة بشأن الغرف المتخصصة يبين أنه يمكن القيام بذلك. وقد بعث برسالة قوية بشأن التصدي للإفلات من العقاب وطي صفحة الماضي. ونؤيد أيضاً تأييداً تاماً محاولة كوسوفو الانضمام إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، لا من أجل المزيد من الاندماج في النظام الدولي فحسب ولكن للفوائد العملية التي ستجلبها العضوية.

وعلى الرغم من الاحتجاجات، يوضح الأمين العام في تقريره (S/2016/407) أن الحالة الأمنية العامة، بما في ذلك الطوائف التي لا تشكل أغلبية، بقيت مستقرة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وهذا أمر إيجابي. لقد استمرّت الحوادث المثيرة للقلق، مثل الهجوم المؤسف الأخير على طاقم للتلفزيون الصربي في بريشتينا، وهي دليل آخر على الحاجة إلى زيادة التوعية بأهمية بناء مجتمع أكثر شمولاً. ولكننا ينبغي ألا نخلط بين الأعمال الإجرامية ومشكلة عامة على نحو أكبر. وينبغي لنا جميعاً أن نتطلع إلى المستقبل، من أجل كوسوفو والمنطقة.

يتيح الأعضاء المحتملون في الاتحاد الأوروبي أكبر الفرص للاستقرار والازدهار في المنطقة. وبدلاً من الانشغال بالحوادث الفردية للتوتر العرقي، سيخدم مجلس الأمن شعوب المنطقة بصورة أفضل بكثير من خلال مناقشة الدعم الذي يمكننا تقديمه لمساعدتها على تحقيق طموحات الاتحاد الأوروبي. وللأسف، فمن الواضح أنه يجب إحراز مزيد من التقدم بشأن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي إذا أريد لتطبيع العلاقات أن يصبح واقعاً. ويجب على الزعماء في كل من صربيا وكوسوفو أن يقرّوا بأن مجرد الالتزام بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار لا يكفي؛ بل يجب أن يفوا بها أيضاً ويكفّوا عن وضع عوائق إضافية في طريق تنفيذها.

ولذلك، ينبغي أن ندعو كلا الطرفين إلى زيادة مشاركتهما في الحوار والشروع في الوفاء بذلك للناس في البلدين. لأن بروكسل، لا نيويورك، هي التي ستشكل مستقبل كوسوفو. ومن هذا المنطلق، نرحب بالتخفيضات المقترحة في الميزانية وفي الموظفين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ومن الواضح أن أعمال البعثة ينبغي أن تقل، لا أن

تزيد. وتمشياً مع ذلك النهج، نؤكد من جديد رأينا بأن الأوان قد حان منذ وقت طويل للحد من تواتر هذه الاجتماعات. ونؤيد أيضاً خفض تواتر تقارير الأمين العام. وهي أدوات مفيدة، ولكن التقرير الأخير الذي صدر بعد ما يزيد قليلاً عن شهرين على الاجتماع السابق للمجلس يكرر قدراً كبيراً من المعلومات من فترة الإبلاغ السابقة المتعلقة باتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب والاحتجاجات في البرلمان، ونورد هاتين المسألتين على سبيل المثال لا الحصر. إن صدور تقارير كل ستة أشهر سينهي هذا التكرار ويعطي الممثل الخاص وفريقه مزيداً من الوقت لإجراء تحليل متعمق.

ولكن في نهاية المطاف، ستتكلم الإجراءات خارج هذه القاعة بصوت أعلى من الكلمات التي تم التفوه بها داخلها – إجراءات مثل توصية المفوضية الأوروبية مؤخراً برفع القيود عن تأشيرات السفر لكوسوفو؛ وقبول الاتحاد الدولي لكرة القدم واتحاد الرابطات الأوروبية لكرة القدم بضم كوسوفو إلى دائرتهما؛ ومشاركة رياضيي كوسوفو في الألعاب الأولمبية في وقت لاحق من هذا العام؛ وبدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب لكوسوفو في الشهر الماضي. وتبين هذه الإجراءات أن المناقشات في هذه القاعة تأتي في فراغ، في عصر ولّى كان فيه استقلال كوسوفو وسيادتها وبقاؤها لا تزال موضع شك. وما علينا إلا أن ننظر إلى الأخبار الواردة من الأسبوع الماضي لنرى أن تلك الحقبة قد ولّت منذ أمد بعيد. فالعالم وكوسوفو يتحركان الآن من دوننا.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مصر. أودّ بداية أن أتوجه بالشكر إلى السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الوافية للمجلس، ونؤكد على دعم مصر الكامل لمجهوداته، كما أرحب بكل من السيد إيفيتسا داجيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيدة السفيرة فلورا تشيتاكو، وأشكرهما على بيانيهما.

تابعت مصر التطورات السياسية الأخيرة في كوسوفو، وتتطلع إلى أن تشكّل الانتخابات الرئاسية الأخيرة بداية جديدة نحو الانخراط في عملية حوار سياسي داخلي بنّاء وشفاف، للتخفيف من حدّة التوتر الذي شهدته الشهور الأخيرة. كما نحذّر من التصعيد الذي تقوم به بعض القوى المعارضة في كوسوفو، ونشدد على رفض اللجوء إلى العنف كوسيلة للمعارضة السياسية.

كما نرى ضرورة البناء على ما أعلنه المسؤولون في كوسوفو مؤخراً من التزامهم الكامل بتنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الجانب الصربي، ونؤكد ضرورة بذل جميع الجهود من أجل التوصل إلى تسوية شاملة لجميع المسائل العالقة بين بلغراد وبريشتينا، من خلال الحوار والمفاوضات الجادة المبنية على مبادئ حسن النية والاحترام المتبادل بين الجانبين، وذلك في إطار مبادئ وغايات ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى رأسها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وهو ما لن يتّأتى إلا من خلال تهيئة المناخ الإقليمي البنّاء والمشجّع لاستئناف الحوار السياسي المنعقد تحت رعاية الاتحاد الأوروبي.

ومن هنا نؤكّد على ضرورة الالتزام بالمضي قدماً في تنفيذ جميع بنود اتفاق آب/أغسطس ٢٠١٥، بمحاوره الأربعة دون استثناء، وتجنّب تحويل الاتفاق نفسه إلى نقطة خلاف جديدة، واغتنام الفرصة السانحة من أجل التوصّل إلى تسويات نهائية تفتح الباب أمام جهود التنمية الاقتصادية وتحقيق الرخاء لشعوب المنطقة ككل.

كما يجب البناء على بعض التطورات الإيجابية التي رصدها تقرير الأمين العام (S/2016/407) فيما يخص تطبيع العلاقة بين بلغراد وبريشتينا، وبشأن الاعتراف بالشهادات الدراسية وغيرها من الخطوات، ونعتقد بأهمية استمرار الحوار على المستوى الفني ودعمه كخطوة نحو التطبيع الشامل بين الجانبين.

وكذا نثمّن تصديق الجانب الكوسوفاري على الاتفاق الخاص باستضافة هولندا لمقر المحكمة الخاصة بالتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت إبان فترة النزاع، وهي الخطوة التي نتطلّع أن ترسي مبادئ حكم القانون والمحاسبة والعدالة، ومن ثم المصالحة الشاملة، وندعو إلى توفير كافة الدعم اللازم للسلطات في مواجهة لإنجاح أعمال تلك المحكمة، كما نتطلّع إلى البدء في إنشاء آلياتها في أقرب وقت ممكن.

كما نتطلّع إلى تعزيز الجهود التي تبذلها السلطات في كوسوفو على صعيد العودة الطوعية للنازحين، وحماية التراث الثقافي والديني، وتكثيف جهود المصالحة الشاملة والمساواة، وعدم التمييز بين جميع الفئات، وحماية حقوق القليات وترسيخ حكم القانون، إضافة إلى ضرورة تقديم الدعم اللازم للسلاطات في مواجهة التحديات الخاصة بالمهاجرين، وخطر انتشار التطرّف والإرهاب، وندعم في هذا الشأن الاستراتيجية الخمسية لمواجهة التطرّف التي أعلنتها السلطات في كوسوفو للتعامل مع ذلك التحدي الهام.

وختاماً، نُعيد تأكيد دعم مصر لجهود بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص، ونؤكد ضرورة تعزيز التنسيق بين جهود بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تنفيذ جميع استحقاقات القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

طلب ممثل صربيا الكلمة ليدلي ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية، وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): بصفتي ممثل جمهورية صربيا، فإنني أسعى باستمرار إلى عدم إثارة هذا الموضوع – ولا أناقش إلا الفترة المشمولة بالتقرير (S/2016/407) – ولكن، للأسف، السيدة تشيتاكو طرحت دوما وألقت خطابا سياسيا ليس له علاقة لها بالتقرير عن فترة الأشهر الثلاثة الأخيرة. ولذلك، فإنني مضطر للرد.

إن خطاب السيدة تشيتاكو الذي وزع على أعضاء المجلس، يستخدم عبارة ”جمهورية كوسوفو“ كترويسة له، مع أن هذا الأسم لا يستخدم في المراسلات الرسمية في الأمم المتحدة. ولذلك، فإنني آمل حقا أنكم، سيدي الرئيس، ستعدلون هذا البند في جدول أعمالكم لأن السيدة تشيتاكو قد دعيت إلى المجلس بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت، وليس بصفتها ممثلة لما يسمى بجمهورية كوسوفو، التي هي غير موجودة هنا في الأمم المتحدة. وإذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت جمهورية كوسوفو موجودة، فلماذا دُعيت إلى هنا؟ ما علاقة جمهورية كوسوفو بجمهورية صربيا؟ وأود أن أطلب إليكم أن تولوا الاهتمام الواجب لهذه الإخلال بالنظام الداخلي، السيد الرئيس، حيث إنه دائما يمثل مصدر إزعاج أظهرنا قدرا كبيرا من ضبط النفس تجاه حتى الآن.

أشارت السيدة تشيتاكو إلى الإبادة الجماعية. فأين الحكم حيث وصفت الأحداث التي وقعت بأنها إبادة جماعية؟ أود مرة أخرى أن أطلب من الرئيس أن يولي الاهتمام الواجب عندما تستخدم كلمات معينة. وأود أيضا أن أناشد بعض أعضاء مجلس الأمن أن يأخذوا في الاعتبار، عندما نتكلم عن الإبادة الجماعية وغيرها من المصطلحات والعبارات، أنه لا يهم ما هي مواقفنا؛ بل إن ما يهم هو ماهية الأحكام القضائية وما إذا كان قد شي ما قد تم توصيفه على أساس قانوني. ونحن لسنا بالجهات التي يمكنها أن تصدر حكما بشأن ما إذا كانت الإبادة الجماعية قد ارتكبت أم لا. والأمر المهم هو ما إذا كانت محكمة ما قد أصدرت حكما في هذا الشأن.

وبعد مرور خمس أو ست سنوات على الحرب العالمية الثانية، أنشأت فرنسا وألمانيا الجماعة الأوروبية للفحم

الحجرى والصلب. وقد انقضت فترة طويلة جدا منذ عام ١٩٩٩، لكن السيدة تشيتاكو تتحدث عن ذكريات قريبة. هل لي أن أذكركم، السيد الرئيس، بأن معركة كوسوفو قد جرت في القرن الرابع عشر؟ هل لي أن أذكركم بأن غالبية السكان كانت من الصرب في القرن الرابع عشر؟ فكيفلها أن تتكلم عن الإبادة الجماعية بينما الغالبية التي تنتمي إليها هي من ارتكبت الإبادة الجماعية؟ طرد حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ من الصرب من كوسوفو منذ عام ١٩٩٩.

والممثل الخاص، السيد تانين، حاضر هنا. وأتمنى لو أنه يتجرأ على القول بأن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص قد طردوا من كوسوفو، وحتى الآن لم يعد بصفة دائمة سوى ١,٩ في المائة منهم. هل ينبغي لنا أن نتجاهل هذه الحقيقة؟

لقد ذكرت السيدة تشيتاكو مذابح وأعمال الإبادة الجماعية، وما إلى ذلك. وأود أن أذكر السيدة تشيتاكو بأن هناك محاكم للبت في هذه المسائل – محكمة لاهاي، وبسبب الجرائم المرتكبة من جانب كوسوفو، ستكون محكمة هناك متخصصة مقرها في هولندا. وأود أن أطلب إليها التوقف عن التعلق بالتسعينات.

وكما ذكر هنا، لا ينبغي لنا أن نحول مجلس الأمن إلى منتدى حيث نتنافس على جائزة أفضل عمل مبتكر. وقد تكلمت السيدة تشيتاكو عن كل شيء سوى الموضوع قيد البحث. لماذا اجتمعنا اليوم؟ لقد اجتمعنا لمناقشة المشاكل الحقيقية. ومع ذلك، تكلمت السيدة تشيتاكو عن الإنجازات الرياضية، وفي الوقت الذي كان ينبعي لها أن تتكلم عن المشاكل اليومية مثل الغز المسيل للدموع الذي يجري استخدامه في برلمان كوسوفو، أو حقيقة أن كوسوفو قد حولت كنيسة المسيح المخلص إلى مراحيض عامة. وخلال مظاهرات الكوسوفيين، فإنهم يسيئون للمعالم الثقافية مثل جدران دير فيسوكي ديتشاني، التي غطيت بكتابات تقول ''داعش الخلافة آتيان''.

ليس لدينا أي شيء ضد كوسوفو. وشعبها يجب أن يعيشوا حياتهم، ولكن لا ينبغي السماح لممثلي كوسوفو بالتكلم دوما عن حرية الشعب في كوسوفو وكونه الآن صار من المسموح لهم لعب كرة القدم. والآن، بعد أن أصبحوا ''أحرارا''، فهل هم الوحيدون الذين يحق لهم الفوز في ملعب كرة القدم؟ وعلى مر التاريخ، كان الصرب هم الغالبية الديمغرافية في كوسوفو. ولكن بسبب الغزو التركي الذي تلاه احتلال دام خمسة قرون، تحولت الغالبية الصربية إلى أقلية. وينبغي تقديم الذين ارتكبوا جرائم إلى المحاكمة. واليوم، أكدت محكمة الاستئناف في بريشتينا تبرئة فاتمير ليماي، الذي اتهم بارتكاب جرائم ضد الصرب.

وفيما يتعلق باتحاد الرابطات الأوروبية لكرة القدم، أود أن أقول أنه انتهك نظامه الأساسي عندما قبل كوسوفو عضوا رغم أن كوسوفو ليس عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وهذا القبول هو خرق مباشر لقواعد الاتحاد.

وينبغي لأعضاء مجلس الأمن أن ينظروا في ما سيحدث في المستقبل عندما يجدون بعض بلدانهم في نفس الحالة. وأطلب من ممثلي هذه البلدان الكبيرة أن تعاملنا باحترام. أنا أحترم الولايات المتحدة وبلدان أخرى حسبما تقتضيه الأصول. ولكن ما قيل هنا لا يدل على أنها تحترمنا.

ففي مجلس الأمن، وفي حضور صربيا، دعيت الدول الأعضاء إلى الاعتراف باستقلال كوسوفو، والمجلس يقول إن عددا قليلا فقط من البلدان لم يعترف باستقلال كوسوفو. ولكن أود أن أذكر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن لا الاتحاد الروسي ولا أنغولا ولا أوروغواي ولا أوكرانيا ولا الصين ولا إسبانيا ولا فنزويلا اعترفت بكوسوفو. وكان اعتراف مصر بكوسوفو هو آخر قرار اتخذه رئيسها السابق، السيد مرسي، بيد أن مصر لم تذهب إلى أبعد من ذلك في تفعيل هذا الاعتراف. وإذا كانت دول أعضاء سبع لم تعترف

باستقلال كوسوفو، فكيف يمكن القول إن عددا قليلا فقط من الدول لم يعترف بكوسوفو؟ هلا جمعنا عدد سكان جميع البلدان السبعة تلك؟ وأعتقد أن المجلس غير عادل ومتوازن في معاملته لصربيا، التي ظلت شريكا بناء جدا في الحوار مع بريشتينا.

وأدعو جميع البلدان التي تعترف بكوسوفو إلى عكس قرارهم، لأن هذا الوضع يمكن أن ينشأ في المستقبل في أي جزء من العالم. وعندما يتكلمون عن الاعتراف، لا يوجد ذكر للعامل الإسلامي أو القيم الأوروبية. وهذه ببساطة حالة للتمسك بالقانون الدولي وما إذا كان يمكن لأحد البلدان أن ينفصل أو يستقل عن البلد الذي هو جزء لا يتجزأ منه دون أي مشاورة معه.

وإذا كان المجلس يرى أن يكون الأمر كذلك، فينبغي له تدوينه وإدراجه في قراراته ومقرراته. وإذ ننفذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، نعتزم أن نأتي وأن نكون بنائين.

إن السيدة تشيتاكو من أصل ألباني. وأنا صربي. وكوسوفو بلدها بقدر ما هي بلدي. إنها ملك لنا جميعا الذين نعيش هناك أو كنّا نعيش هناك. لقد ولدت في كوسوفو، ولكن لم أعد أعيش هناك. ولكن هناك مئات الآلاف من الصرب. ما الذي سنفعله إزاء الـ ٢٠٠ ٠٠٠ من الصرب الذين طردوا من كوسوفو؟ هل تعتقد القوى الكبرى أن من حسن القول أن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص طردوا ولم يتمكن إلا ٢ في المائة من العودة بصورة مستدامة؟ إن كوسوفو دولة حرة وديمقراطية، ولكن ما الذي سنفعله بأولئك الأشخاص الذين عددهم ٢٠٠ ٠٠٠ ؟ فمتى سيكون بمقدورهم العودة؟

ولا يمكننا أن نتفق مع حقيقة أنه عندما يتعلق الأمر بصربيا، يتم إبرام بعض الاتفاقات الدولية، ويتم أحيانا اتخاذ خطوات انفرادية. ونحن لا نؤيد الخطوات الأحادية، لأنه عندا لقيام بذلك، نكسب أحيانا ونخسر في أحيان أخرى، كما هو الحال بالنسبة لليونسكو. وأعتقد أننا جميعا قد سئمنا التكلم باستمرار في والإسهاب بشأن الموضوع نفسه. فلنحل هذه المسألة. ولكن لا. فكوسوفو تعتقد أنه قد تم حل هذا الموضوع. وإذا كانت السيدة تشيتاكو ترى أنه قد تم حل هذه المسألة، فالمرجو منها إذن أن تشاور أولا إسبانيا ما إذا كان اتفاقها لتحقيق الاستقرار والانتساب هو نفسه أم لا. حسنا، الجواب لا. فقد طلبت إسبانيا وغيرها من البلدان إلى كوسوفو عدم التوقيع مع المفوضية الأوروبية في إطار مركز الدولة، ولكن بوصفها إقليما. وهذا هو السبب في أنني أعتقد أن هذا لا يزال يشكل مسألة معلقة.

السيدة تشيتاكو تكلمت عن كل شيء، ولكن لم تذكر المسائل الأمنية وكل الأمور الأخرى التي كانت من المفروض أن تكون موضوع هذه المناقشة. ولذلك، سيتعين علينا في المرة القادمة التحضير بعناية للجلسة – من الذي قدم للآخر أكثر على مر التاريخ – إذا كانت تعتقد أن هذه هي الطريقة لسير هذه الجلسات.

السيدة تشيتاكو ليست كوسوفية إنما ألبانية. إن الصرب والأقليات الأخرى – جميعنا – لدينا نقاط ضعفنا في التاريخ. ولكن لا ينبغي لنا أن نعود إلى التاريخ باستمرار، بل علينا التطلع إلى المستقبل بدلا من ذلك.

لم أكن الوحيد الذي وقع على اتفاق بروكسل؛ والسيد ثاتشي وقعتها معي هي السيدة تشيتاكو الذهاب إلى تخريب اتفاق دائما نحاول أن نتحدث عن الإبادة الجماعية، أو أنها مستعدة للكلام والعمل صوب إقامة علاقات طيبة؟ وكون أن صربيا حاليا تشارك بصورة بناءة ينبغي ألا ينظر إليه على أنه ضعفنا، بل كوننا منفتحين تجاه النقاش والمرونة. وينبغي ألا تستخدم هذه الجلسة للتعلق بأذيال الماضي. وإذا كانوا يعتقدون بأن شخصا ما قد ارتكب إبادة جماعية وجريمة اغتصاب وجرائم أخرى، فيرجى أخذه إلى المحكمة. ولكن لا يسيئوا استخدام هذا المحفل لتعزيز استقلال بلدهم. إن

القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) محايدا بشأن المركز. وأدعو جميع البلدان على المحافظة على المصالح المشروعة لصربيا، كما نحافظ على المصالح المشروعة للبلدان الأخرى.

أشكر المجلس مرة أخرى. لقد طلبت أن أتكلم هنا اليوم لأننا، في كل مرة نتكلم مع ممثلي البلدان الغربية – الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وفرنسا وما إلى ذلك – فإننا نتكلم دوما عن وقف تصاعد الخطاب القاسي والحد منه. ونحن نتفق على أن نفعل ذلك دائما في نهاية المطاف، ثم نأتي إلى هنا، ونضطر للاستماع إلى الخطب الطويلة التي لا علاقة لها بالحالة الراهنة على أرض الواقع. وإذا كان المجلس يريد منا أن نكون عادلين ولائقين، فسنفعل ذلك. ولكن إذا كان يريد منا أن نفعل ما تفعله كوسوفو، فسنعد أنفسنا في الجلسة القادمة للخوض بالتفصيل في ما حدث عبر التاريخ.

تكمن المأساة الصربية في كون أن المجلس الأرثوذكسي الصربي يعقد اجتماعا في كوسوفو. لماذا؟ لأنها مقر الكنيسة الأرثوذكسية الصربية والبطريركية. لأن صربيا مترسخة في كوسوفو. ورجاءً، لا تضطروني إلى الخوض في هذا الأمر. وليس بوسع السيدة تشيتاكو أن تتكلم عن ذلك، لأنهم في ذلك الوقت لم يكونوا موجودين في كوسوفو. والمعركة على كوسوفو جرت بين تركيا وصربيا، في كوسوفو. وهذا لا يعني أن كل جلسة مجلس الأمن ينبغي أن تكرس للخوض في جميع هذه المواضيع. وينبغي أن نكون واقعيين وفعالين جدا. وإذا كانوا يريدون المصالحة أم لا، فليس بوسعهم تحقيق أهدافهم بدون اتفاق مسبق مع صربيا.

الرئيس: طلبت السيدة تشيتاكو الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيها الكلمة الآن.

السيدة تشيتاكو (تكلمت بالإنكليزية): من المؤسف أنه بعد مرور ١٧ عاما على الحرب – وأنا أتكلم هنا عن الحرب التي وقعت في القرن العشرين – لا نرى أي ندم، أو أسف أو اعتذار. وكنت مراهقة أثناء الحرب، وزميلي من صربيا كان من كبار مسؤولي الدولة. وأقل ما ينبغي للمرء أن يفعله هو الاعتذار عن الفظائع والأرواح المفقودة. لقد تسببت صربيا بأبشع كارثة في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. ولم نزل ننتظر إدانة لتلك الفظائع، ليس في كوسوفو فحسب، وإنما في كرواتيا والبوسنة والهرسك أيضا. وهذا نهج ثنائي القطب. لا يمكنكم أن تقولوا إنكم تؤيدون المصالحة عندما لا نُعالج الماضي. ولا يمكننا أن نبني مستقبلا مشتركا في المنطقة إلا إذا تكلمنا بجدية عما حدث، إذا كنا صادقين بشأن ما حدث.

والزعم اليوم بأنني لست كوسوفية أو مواطنة من كوسوفو، أو أن الألبان لم يعيشوا في كوسوفو هو زعم يدعو إلى الرثاء. وليس علينا أن نتوقف عند القرن الرابع عشر؛ بل يمكننا أن نرجع إلى ما هو أبعد من ذلك. ولكن ذلك الجدال تناسبه محافل أخرى. إننا نناقش في هذه القاعة القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وكانت وجهة نظرنا واضحة باستمرار. إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لم يعد يتفق مع الواقع، ونحن نعلم جميعا أسباب عدم القدرة على استبداله – إنها أسباب سياسية.

وفي نهاية المطاف، فإن محكمة العدل الدولية، أعلى هيئة قانونية دولية، هي التي أعلنت بوضوح شديد أن كوسوفو لم تنتهك القانون الدولي عندما أعلنت استقلالها. كما قررت المحكمة بوضوح تام أن الدول موجودة من أجل مواطنيها، وليس العكس. وإذا واصلت دولة ما التنكيل والقمع وارتكاب أعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والقتل الجماعي، فما هو مبرر احتفاظ هذه الدولة بالسيطرة على هؤلاء السكان؟ ورأي المحكمة علني ولذلك فإنني عندما أسمع زميلي هنا يقول باستمرار إنه يأمل في أن يمر كل بلد في العالم اعترف بكوسوفو بما مرت به صربيا، أقول: ”آمل ألا يحدث ذلك“. وآمل ألا يعاني أو يمر أي شعب في العالم بما مررنا به.

إننا نسمع طول الوقت عن الصرب الذين غادروا كوسوفو وعددهم ٢٠٠ ٠٠٠. وأود أن أؤكد من جديد

على أن جميع مواطني كوسوفو دون استثناء أحرار في العودة إليها. وقد بذلنا جهدا كبيرا واعتمدنا تدابير غير مسبوقة للاستجابة لاحتياجات جميع طوائف الأقليات في كوسوفو. ولدينا مقاعد مخصصة للأقليات في البرلمان. ولدينا وزراء منهم في الحكومة. وهناك ميزانية كافية مخصصة لتلبية احتياجاتهم. ولكن ما يحتاجون سماعه من صربيا هو رسالة مفادها أن كوسوفو هي دولتهم وأن بريشتينا هي العنوان الذي يمكنهم الذهاب إليه لحل مشاكلهم. ولا بد من إنهاء هذا الالتباس لأن بوسعنا أن نناقش أشياء كثيرة ولكن هناك شيئا واحدا لن نناقشه أبدا – حقنا في الوجود بوصفنا دولة حرة قائمة على ظهر الأرض. إن استقلالنا لا رجعة فيه. إن كوسوفو دولة. وبطبيعة الحال، لدينا مشاكل، شأننا في ذلك شأن أي دولة وليدة. بيد أنني أحث الناس على زيارة كوسوفو ليروا بأم أعينهم التقدم الذي تمكنا من إحرازه معا.

سمعنا أيضا إشارة البعض هنا إلى قضية السيد ليماي. لقد صدرت لائحة اتهام بحق السيد ليماي عن المحكمة الابتدائية، على نحو ما أكده رئيس قضاة المحكمة الابتدائية التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وثبتت براءته. هذه هي العدالة، وعلى خلاف الآخرين فإننا لا نجادل بشأن ما تتوصل إليه المحكمة من استنتاجات.

وكانت هناك إشارة إلى كنيسة مشيدة في وسط بريشتينا. والآن، ولئن كنا لا نؤيد أي شكل من أشكال التخريب، اسمحوا لي أن أقول إن هذه الكنيسة ليست مكانا تاريخيا. فقد بنيت الكنيسة أثناء حكم ميلوسيفيتش. وهي ليست جزءا من التراث الثقافي؛ بل هي بيان سياسي. وبطبيعة الحال، سنعمل عن كثب مع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو لإيجاد حل مناسب، ولكن لا بد أن نصف الأمور على حقيقتها. ونحن نريد السلام. ونريد علاقات حسن الجوار. ونريد المصالحة. ولكن هذه الأشياء لا يمكن أن تُبنى على الإنكار.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.